Warith Scientific Journal

تحليل تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي في ظل اتجاهات فجوة عناصر التسرب-الإضافة للمدة (2004-2022)

Analysis of the Evolution of the Consumption Function in the Iraqi Economy in Light of the Trends of the Leakage-Addition Gap for the Period (2004-2022)

مروة سعد جبر عبيس
Marwa Saad Jabr Abees
جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد
University of Karbala
marwah.saad@s.uokerbala.edu.iq
07714905933

أ.د محمد حسين كاظم الجبوري
Muhammad Hussein Kadhim AL- Jubouri
جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد
University of Karbala
Mohammad.h@uokerbala.edu.iq
07723969573

المستخلص: استهدف البحث تحليل تحليل تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي في ظل اتجاهات فجوة عناصر التسرب-الإضافة للمدة (2004-2022)، وتتعلق مشكلة البحث بعدة تساؤلات منها طبيعة فجوة العناصر وهل تؤثر على دالة الاستهلاك وهل ان دالة الاستهلاك تستجيب لهذا التأثير، وتمثلت فرضية البحث بأن فجوة العناصر تؤثر في دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي تأثيراً موجباً،وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي فأن دالة الاستهلاك تعتمد بشكل كبير على المرتبات والأجور وليس الدخول من القطاعات الإنتاجية وهذا يؤدي الى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، على الرغم من ارتفاع الاستيرادات في العراق الا أن عناصر التسرب كانت اقل من عناصر الإضافة في العر اق طيلة مدة الدراسة، ويأتي ذلك بسبب الضرائب على الدخول منخفضة وكذلك انخفاض نسبة الادخارات بسبب غياب ثقافة الافراد اتجاه الادخار، وعلية نقترح بضرورة توعية وتوجيه المجتمع بالشكل الذي يعزز الثقافة الادخارية لكبح ثقافة الاستهلاك المفرط وغير الضروري وبما يضمن زيادة الميل الحدي للادخار الى مستوى 40%، ضرورة تفعيل القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية، وذلك لمواكبة تطور الريع في الاستهلاك، والذي يعتمد على الاستيرادات في سد هذا التطور والتي يتم تحويلها عن طريق الصادرات النفطية.

الكلمات المفتاحية: دالة الاستهلاك، فجوة عناصر التسرب والاضافة.

Abstract:
The study aimed to analyze the evolution of the consumption function in the Iraqi economy in light of the trends of the leakage-addition gap for the period (2004-2022). The research problem revolves around several questions, including the nature of the element gap, whether it affects the consumption function, and whether the consumption function responds to this effect. The research hypothesis posits that the element gap positively affects the consumption function in the Iraqi economy,The study reached several conclusions, the most important of which is the rentier nature of the Iraqi economy. The consumption function heavily relies on salaries and wages rather than income from productive sectors, leading to a high marginal propensity to consume. Despite the high imports in Iraq, the leakage elements were less than the addition elements throughout the study period. This is due to low income taxes and the low rate of savings caused by the absence of a savings culture among individuals,Therefore, it is suggested to raise awareness and guide the society in a way that enhances the savings culture to curb excessive and unnecessary consumption, ensuring an increase in the marginal propensity to save to a level of 40%. It is also necessary to activate the agricultural and industrial productive sectors to keep pace with the development in consumption, which relies on imports to meet this development, financed through oil exports.

Key words: Consumption Function, Leakage and Injection Gap

1-المقدمة:

تعد فجوة العناصر ودالة الاستهلاك من المفاهيم الأساسية التي تساعد على فهم كيفية تخصيص الموارد واستخدامها في المجتمع، وتشير فجوة العناصر إلى الفجوة بين عناصر التسرب التي تتضمن كلا من (الادخار, الضريبة على الدخل ,الاستيرادات)، وعناصر الإضافة التي تتضمن كلا من (الانفاق الحكومي, الانفاق الاستثماري ,الصادرات) ، فاذا كانت عناصر التسرب تساوي عناصر الإضافة فهذا يعني تحقيق توازن اما اذا كانت عناصر التسرب اكبر من عناصر الاضافة فهذا يعني وجود عجز، وفي حالة ان عناصر التسرب اصغر من الاضافة فهذا يعني وجود فائض وهذا ما يمثل فجوة العناصر، في حين تشير دالة الاستهلاك إلى العلاقة بين دخل الفرد ومستوى إنفاقه، فتوضح هذه الدراسة مدى تأثر دالة الاستهلاك باتجاهات فجوة العناصر في الاقتصاد العراقي، وشهد اقتصاد العراق تقلبات حادة، أدت إلى تقلبات في الدخل

القومي والقدرة على التخطيط الاقتصادي على المدى الطويل، وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحديات الأخرى مثل البطالة والتضخم والفساد تزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي، وجميع هذه العوامل وعوامل أخرى مثل الحروب والعقوبات الاقتصادية أدت الى ان يقوم الافراد بتوجيه الجزء الأكبر من دخولهم نحو الاستهلاك، وبذلك فان جميع عناصر الإضافة وجميع عناصر التسرب تؤثر في دالة الاستهلاك وتتأثر بها، وهذا ما دفعنا للخوض بدراسة ما تحليل تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي في ظل اتجاهات فجوة عناصر التسرب -الإضافة.

2.منهجية البحث

1.2 أهمية البحث:

هناك اتفاق بين الباحثين ان هناك أهمية للفجوة التي تمثل الفرق بين عناصر التسرب وعناصر الإضافة بشكل كبير على تطور دالة الاستهلاك الذي يعتبر منتهى سعي النشاط الاقتصادي أذ ان كل الأنشطة تهدف الى اشباع حاجات المجتمع وان عناصر التسرب والاضافة تتضمن هذه الأنشطة التي تحفز النشاط الاقتصادي.

2.2 مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية، وعدم استقرار مالي ونقدي، ويواجه أزمات متعددة، وانخفاض معدلات النمو، والبطالة .... إلخ، ويسعى صناع السياسة وصناع القرار الاقتصادي إلى معالجة هذه القضايا أو المشاكل الاقتصادية، أو التخفيف من خطورتها وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تحديد فجوة العناصر وبيان مدى تأثيرها على دالة الاستهلاك لغرض معرفة كيفية الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي، ومن خلال ذلك نتساءل عن طبيعة هذه الفجوة ومدى تأثيرها على دالة الاستهلاك وهل دالة الاستهلاك تستجيب لأثار هذه الفجوة فمن خلال ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الأتية:

1-هل هناك أثار لفجوة العناصر على تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد الكلي العراقي؟

2-هل ان دالة الاستهلاك تستجيب لأثار الفجوة في الاقتصاد الكلي العراقي؟

3.2 أهداف البحث:

استناداً إلى واقع الاقتصاد العراقي ومقترناً بالخصائص الأساسية للاقتصاد فإن هدف البحث هو معرفة كيفية انتقال أثر فجوة عناصر التسرب والاضافة على تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي.

4.2 فرضية البحث:

انطلق البحث من فرضية مفادها بأن الفجوة التي تمثل الفرق بين عناصر التسرب والاضافة يمكن ان تأثر على تطور دالة الاستهلاك

5.2 منهجية البحث:

لتحقيق هدف البحث اعتمدنا المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، في تحليل العلاقة بين فجوة العناصر ودالة الاستهلاك معبرا عنها بالميل الحدي للاستهلاك في الاقتصاد العراقي.

6.2 هيكلية البحث:

للوصول الى هدف البحث قسمت الدراسة الى ثلاثة مطالب فضلا عن المقدمة والاستنتاجات والتوصيات، وتضمن المطلب الأول الإطار المفاهيمي لدالة الاستهلاك وفجوة عناصر التسرب والاضافة، اما المطلب الثاني تحليل العلاقة بين فجوة العناصر ودالة الاستهلاك، وقد تضمن المطلب الثالث تحليل واقع دالة الاستهلاك وواقع عناصر التسرب والاضافة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)،

7.2الحدود الزمانية والمكانية:

1-تتمثل الحدود المكانية للدراسة بدراسة حالة الاقتصاد العراقي.

2-الحدود الزمانية للدراسة تمثلت بالمدة الزمنية (19) عاما للاقتصاد العراقي تتمثل بالمدة 2004-2022).

المطلب الأول: الاطار المفاهيمي لدالة الاستهلاك وفجوة عناصر التسرب والاضافة والعلاقة بين فجوة العناصر ودالة الاستهلاك

3.الاطار النظري لدالة الاستهلاك

1.3 مفهوم دالة الاستهلاك

تتكون من جزئيين الجزء الأول استهلاك تلقائي منفصل عن الدخل، والجزء الثاني يعتمد على الدخل (Omar SakhrikK,2005,54).

ويمكن التعبير عن دالة الاستهلاك رياضيا كما يأتي:

$$c=f(yd) = c=a+ b\ yd$$

حيث أن:
C- يمثل اجمالي الاستهلاك.
a - يمثل الاستهلاك التلقائي.
b- يمثل الميل الحدي للاستهلاك (MPC).
Yd- يمثل الدخل المتاح.
هناك نوعين من دالة الاستهلاك: احداهما للأجل الطويل والأخرى للأجل القصير

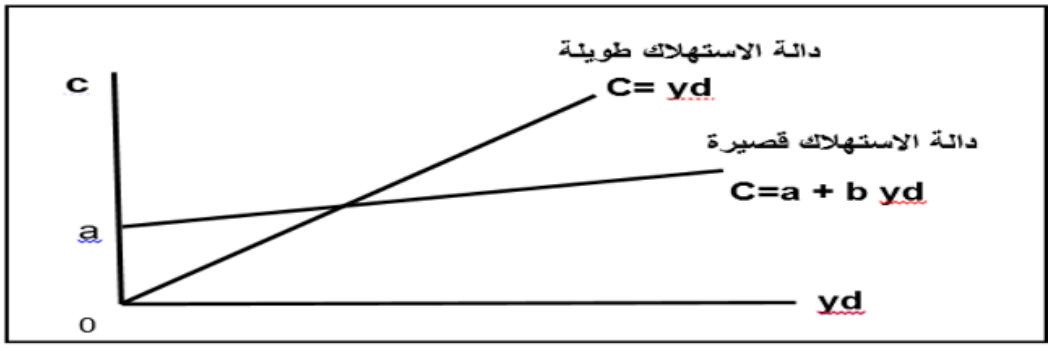

الشكل (1) دالة الاستهلاك

ا- دالة الاستهلاك في الاجل الطويل والتي تنطلق من نقطة الأصل(الصفر) وتكون Ca=0
ب- دالة الاستهلاك قصيرة الاجل والتي تنطلق من نقطة اعلى من نقطة الأصل(الصفر)، وذلك نتيجة حدوث تغيرات لمجموعة من العوامل مثل: زيادة ثروة المستهلك مما يدفعه الى زيادة في الاستهلاك، او دخول سلع جديدة في الأسواق. يتم استخدام دالة الاستهلاك ذات الشكل البسيط لإظهار العلاقة بين الاستهلاك والدخل المتاح والانفاق الاستهلاك الكلي في الاقتصاد، على افتراض بقاء العوامل الاحرى ثابتة، وان الميل الحدي للاستهلاك (b) من المفاهيم المهمة في الاقتصاد، حيث يمثل انحدار منحنى الاستهلاك، ويبين مدى التغير في الاستهلاك عندما يتغير الدخل بمقدار وحدة واحدة، وتكون المعادلة كما يأتي (Al-Jarrah, Mohammed bin Abdullah, Al-Muhaimid, and Ahmed bin Abdul Karim, 2017.76).

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Yd} = b$$

ΔC: تمثل مقدار التغير في الانفاق الاستهلاكي.
Δyd: تمثل مقدار التغير في الدخل المتاح.
b: الميل الحدي للاستهلاك.

2.3 تحليل كينز لدالة الاستهلاك

وضح كينز ان الاستهلاك هو دالة في الدخل المتاح، وهو أيضا دالة لمتغيرات اخر، وهناك تفسيرات مختلفة للعلاقة بين الدخل والاستهلاك، حيث بين كينز ان الاستهلاك يزداد مع زيادة الدخل، ولكن تكون الزيادة في الاستهلاك اقل من مقدار الزيادة في الدخل، وقد افترض كينز ان (MPC)الميل الحدي للاستهلاك يكون أكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح، وقد بين أيضا ان (APC) الميل المتوسط للاستهلاك، يتناقص بزيادة الدخل، ونلاحظ في الشكل البياتي الاتي (Michael Abadjian, 1999,137-138.).

إذا كان الدخلY، فان APC= C1/Y1 اما عند زيادة الدخل من Y1 الى Y2 فان APC=C2/Y2، وبما ان الزاوية 2 اقل من الزاوية 1، فان APC اقل من Y1، ويتوضح من خلال الرسم ان MPC يكون ثابت، واقل من APC، وان MPC لا يساويAPC، الا اذا كانت دالة الاستهلاك خطية وماره بنقطة الأصل (صفر).

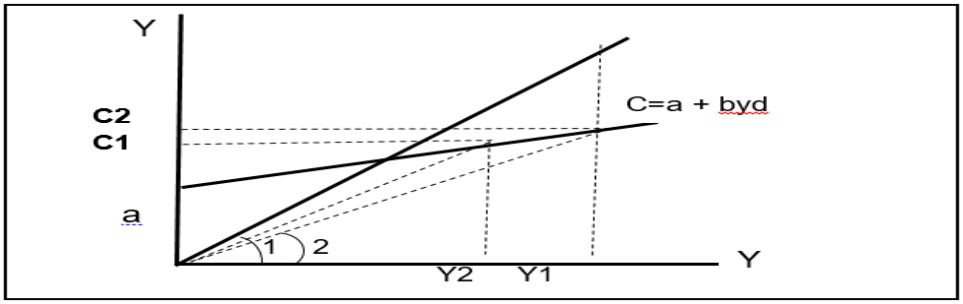

الشكل (2) تحليل كينز لدالة الاستهلاك

4. عناصر الإضافة (الاستثمار، الانفاق الحكومي، الصادرات)

1.4الإنفاق الحكومي

تقوم الحكومة بالأنفاق في سبيل اشباع حاجات عامة سواء كان هذا الانفاق لأجل دخول تحويلية داخلية او خارجية لمساعدة عوائل محدودة الدخل اما بطريقة مباشرة مثل الإعانات او غير مباشرة لكي تحقق اهداف اجتماعية، او يكون هذا الانفاق لأجل السلع والخدمات، فيتوضح من ذلك مفهوم النفقة العامة هو مبلغ مالي تقوم الحكومة بأنفاقه او أي شخص من اشخاص القانون العام وذلك من اجل تحقيق منفعة عامة (Saud Jaed Al-Amiri and Aqeel Hameed Jaber Al-Hilu.2020,25)

ان الانفاق الحكومي يأخذ اشكال متعددة ومنها ما يأتي

1.1.4 الانفاق الحكومي

(أ) -الرواتب والأجور: ويقصد بها المبالغ المالية التي تدفعها الدولة للعالمين لديها مقابل خدمة يقدمها الفرد، وبعضهم يحصل على المكافئات والارباح، وعند بلوغ الفرد السن القانوني للعمل فأنه يحيل الى التقاعد فيحصل على راتب تقاعدي من الدولة (Saud Jaed Mashkoor and Aqeel Hameed Jaber Al-Hilu, 2016,28-29)

(ب)- تسديد الدين العام وفوائده: تقوم الدولة بسداد الديون التي تم استقراضها لأجل تمويل المشاريع او لأجل سداد عجز الموازنة العامة وتكون هذه الديون امام ديون خارجية او داخلية، وعند تأخر الدولة في سداد ديونها فأن ذلك يؤدي الى تحميلها فوائد إضافية عليها الإيفاء بها مع سداد المبلغ المقترض، لذلك تقوم الدولة بتخصيص مبلغ مالي سنويا لأجل سداد الديون . (Ayad Hammoud Al-Qaisi, 2015, 40)

(ج)- مشتريات الدولة: تتمثل مشتريات الدولة الأجهزة والمعدات والخدمات التي تقوم الدولة بشرائها للحصول على الخدمات، من اجل اشباع حاجات عامة، فعلى الدولة مناقشة الأمور التالية (Tahir Al-Janabi, Public Finance and Financial Legislation1990,24)

2.1.4 الانفاق الاستثماري: يوضح دور الدولة، وفقا لتطور التمويل وأهميته في الحياة الاقتصادية، أصبح الإنفاق العام محايدا في الفكر المالي القديم (النظرية التقليدية)، أما بعد التطور، ومن الناحية النظرية، بدأت النفقات تلعب دورًا أكثر نشاطًا في المناقشات حول دور الدولة أكثر من ذي قبل، ويأتي تطور هذا الدور انطلاقا من وعي الدولة، بضرورة تعزيز التدخل لتوحيد ومواجهة الأنشطة الاقتصادية، ليواجه الاقتصاد الوطني الأزمات ويتخلص منها تلقائياً، ومن ثم يحقق الرفاه الاقتصادي للمجتمع (Jamal Hussein Ali Abdullah,2018, 299)

ويعتبر أيضا الانفاق على المكائن والمعدات والمباني الجديدة والقديمة وله أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي، ويعتبر من اهم العوامل في تحديد القدرة الإنتاجية لذلك يعتبر من العوامل الأساسية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر أيضا أحد مكونات الطلب الكلي والانفاق القومي، ما يميز الانفاق الاستثماري عن أنواع الانفاق الأخرى هو درجة التقلب العالية التي يتمتع بها (عدم الاستقرار)، لان التغيرات التي تحدث بشكل أسرع بكثير في القطاع السلع الراس مالية مقارنة بقطاع السلع الاستهلاكية والخدمية(Mahmoud Hussein Al-Wadi and Ahmed Aref Assaf, 2009,120)

2.4 الاستثمار

هو نفقة ينتج عنها تطور اقتصادي، لأنه ينطوي على مبادلة راس المال مقابل الحصول على الأرباح في المستقبل، ويعتبر أيضا الأموال التي تدفعها المؤسسة في الوقت الحاضر للحصول على الابراح في المستقبل (Durayd Mohammed Ahmed,2016, 14-15)

وقد عرفة البعض بأنه أدرة الأموال في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية اكثر في المستقبل، وهذه التدفقات هي ناتجة عن عائد يحصل عليها المستثمر مقابل المشاركة في راس المال(Durayd Kamel Al-Shebeeb,2012,9)

وعرفة اخرون بأنه الاستثمار الذي يكون بطريقتين أما بطريقة مباشرة من خلال شراء المكائن والمواد الأولية، او يكون بطريقة غير مباشرة من خلال شراء الأسهم والسندات (Sitar Jabbar Al-Bayati and Zainab Majid Hameed,2022,17)

وللاستثمار أهمية في الاقتصاد الوطني وخاصة المؤسسات المالية والبنوك، ويشكل الوسيلة الرئيسية لتعظيم قيمة المنظمة او المشروع من خلال التدفقات النقدية الداخلة وانعكاسها على معدلات النمو والقيمة السوقية للمشروع، ثم تأثيرها على نظرة المستثمرين وتوقعاتهم المستقبلية، والاستثمار عنصر من عناصر الدخل القومي، والاهتمام به وتوظيفه في القطاعات الاقتصادية ينعكس إيجابا على مستويات الدخل القومي والناتج القومي الإجمالي، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي (Sitar Jabbar Al-Bayati and Zainab Majid Hameed, 2015,20)

3.4الصادرات

هي عملية تصدير السلع والخدمات الى خارج حدود الدولة، وبيعها مقابل عمليه مالية قد تكون عملة صعبة، ويعتبر التصدير أحد الوسائل المفضلة التي تقتحم بها معظم المؤسسات الأسواق الدولية، ويعتبر أيضا مقدرة الدولة علة تحقيق سلع وخدمات قد تكون مالية او بشرية او ثقافية تصديرها الى الأسواق الدولية لأجل تحقيق اهداف معينة (. Farid Al-Najjar,2008, 58)

أ- مضاعف الصادرات وعلاقة في الدخل القومي: ان ارتفاع الصادرات يؤدي الى ارتفاع الدخل القومي، ولكن هذا الارتفاع يؤدي أيضا الى ارتفاع مضاعف في الدخل القومي للارتفاع الأصلي في الصادرات، لذا فان مضاعف الصادرات هو المضاعف المبسط، لان الصادرات تزداد بمقدار مستقل عن الدخل القومي وعلية فان(Abdel Salam Yassin Al-Idrisi, 1986, 350):

$$Kx = \frac{1}{1-MPC}$$

Kx: تمثل مضاعف الصادرات.

MPC: تمثل الميل الحدي للاستهلاك.

أذا تغيرت الصادرات بمقدار (ΔX) فيكون التغير في الدخل القومي (ΔY) يكون:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-MPC}\,\Delta X$$

يتوضح لنا ان العلاقة بين الصادرات والدخل القومي هيه علاقة طردية موجبة، ويتضمن هذه العلاقة تأثير عمل مضاعف الصادرات في الدخل القومي، وان الصادرات عنصر إضافة في الدخل القومي.

ب- أهمية الصادرات: تعتبر أهمية الصادرات من الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الدول النامية في ميزان مدفعاتها، حيث ان زيادة العجز في الميزان التجاري أدى الى زيادة الديون الخارجية، مما أدى ذلك الى ضعف قدرة الدولة على الاستيراد، بسبب السياسات التي تتبعها الدول النامية، مثل سياسة إحلال الواردات، وان التصدير يعد مهما للدولة لأنه يوفر الاحتياجات من النقد الأجنبي، وخاصة اذ كانت الصادرات من المواد الأولية المهمة، كما ان نمو الصادرات تزيد من النمو الاقتصادي(Kadi Abdel Hamid and Wassaf Said,2002,218)

5. عناصر التسرب (الضرائب، الادخار، الاستيرادات)

1.5الضرائب

هي مبالغ مالية تتقاضاها الدولة من الافراد او المؤسسات، لكي تمول نفقاتها العامة، وتعتبر الضرائب من اهم مصادر الإيرادات العامة، ولما لها من اثار اقتصادية واجتماعية، فأنها تحتل المرتبة في الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية، وهي تعتبر الرابط بين الدولة والافراد ، ومع تغير الأنظمة الاقتصادية تطور مفهوم الضرائب واتسعت اغراضها، فأصبحت تعالج المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مثل معالجتها لحالات التضخم والركود، للحد من التفاوت في توزيع الدخل ، وتفرض الضرائب على الصادرات والاستيرادات وتختلف من دولة الى أخرى فبعض الدول تستقطع الضريبة جبرا وبدون مقابل لتمويل نفقاتها(Ezzat Qenawi, 2006. 83-84)

وتعتبر الضرائب انكماشية بشكل عام لأنها تستعيد بعض القوة الشرائية لدافعي الضرائب، ومع ذلك يعتمد التأثير النهائي على نوع الضريبة، حيث تكون بعض الضرائب تصاعدية، مثل ضريبة الدخل، وبعضها الآخر تنازلي، مثل ضريبة المبيعات، ويرى بعض الاقتصاديين أن الضرائب التنازلية لها تأثير انكماشي أكبر لأنها تؤدي إلى انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي، ويرى آخرون أن الضرائب التصاعدية لها تأثير انكماشي أكبر لأنها تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ويختلف الاقتصاديون أيضًا حول مدى تأثير التخفيضات الضريبية، التي سيكون لها تأثيرات توسعية أكبر، والمعروفة بالضرائب التقدمية أو التنازلية، وبالإضافة إلى التغيرات في أنواع الضرائب، فإن التغيرات في طبيعة وتكوين الهياكل الضريبية ومعدلات الضرائب يمكن أن تؤثر أيضا على حجم الإيرادات الحكومية وديناميكيات النشاط الاقتصادي، اعتمادا على الميل الحدي للاستهلاك لدى المجموعات ذات الصلة، على سبيل المثال، يعني التغير في معدلات الضرائب زيادة العبء على أصحاب الدخل المرتفع وانخفاض العبء على أصحاب الدخل المنخفض، وهو ما قد يشجع في نهاية المطاف الطلب الكلي على السلع الاستهلاك، وتحسين المستوى الاقتصادي(Saleh Khasawneh, 2000, 193)

2.5الادخار

الادخار على المستوى الوطني هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يتم استهلاكه خلال فترة معينة، وبعبارة أخرى، الادخار هو العملية التي يقوم الاقتصاد الوطني من خلالها بتوفير جزء من قيمة إنتاجه. يتم استخدامه لتوليد الإيرادات في المستقبل. تستخدم دراسات الادخار إما المدخرات المحلية الإجمالية ناقص الاستهلاك النهائي (الفرق بين الدخل من ناحية والإنفاق العادي من ناحية أخرى، أو الجزء من الدخل الذي يتم إنفاقه على الاستهلاك أو الأنشطة الجارية) وتجعل المدخرات الوطنية الإجمالية تشير إلى المدخرات المحلية بالإضافة إلى صافي التحويلات من الخارج. يتم تعريف صافي التحويلات من الخارج على أنها صافي العائدات على عوامل الإنتاج وصافي دخل الاستثمار، تحويلات العمال الأجانب.

اما على المستوى الفردي، يمكن القول ان الادخار هو الجزء الذي لا يتم إنفاقه على السلع والخدمات الاستهلاكية والذي لا يتم تخصيصه للاكتناز(Ibrahim Al-Masri, 2017, 37)

ويمكن صياغة الادخار على الصورة التالية(Iyad Abdul Fattah Al-Nour,2013,175) :

$$S = y - c \quad (1)$$

$$C = \alpha + \beta y \quad (2)$$

فمن خلال (1) و(2) نحصل على دالة الادخار فتصبح بالشكال التالي :

$$s = -\alpha + (1-\beta)\, y \quad (3)$$

S: تمثل حجم المدخرات الحقيقية.

α: تمثل الجزء السالب من الدالة.

(1–β): يمثل الميل الحدي للادخار (MPS) ، ويكون <MPS< 10.

Y: يمثل الدخل الحقيقي.

3.5الاستيرادات

هي سحب القوة الشرائية او جزء منها واستخدامه في عملية الانفاق على السلع والخدمات الأجنبية، فيؤدي ذلك الى مضاعفة تيار الانفاق في الداخل وتكسبه قوه في الخارج(Mahmoud Younes,1999,217-218)

وتعرف أيضا على انه مجموعة من السلع والخدمات التي يتم تبادلها دوليا، ويعتبر احدى مظاهر العلاقات الاقتصادية والتبادل الدولي(Adel Ahmed Hashish and others, Macroeconomics,2003,12)

- مضاعف الاستيرادات وعلاقته بالدخل: ان ارتفاع الاستيرادات يؤدي الى انخفاض الدخل القومي، ولكن هذا الانخفاض يؤدي الى انخفاض المضاعف في الدخل القومي للارتفاع الأصلي للاستيرادات، لذلك مضاعف الاستيرادات يختلف عن مضاعف الصادرات وذلك بسبب وجود دالة الاستيراد وهي كالاتي-Abdel Salam Yassin Al-Idrisi,1986,342) :(351

$$M = f + my$$

M: تمثل الميل الحدي للاستيراد.

f: تمثل الاستيراد التقائي.

my: تمثل حجم الاستيراد وحجم الدخل القومي على التوالي.

ويكون مضاعف الاستيراد $km = \frac{1}{1-MPC+m}$

Km: تمثل مضاعف الاستيراد.

MPC: تمثل الميل الحدي للاستهلاك.

اذا حدث تغير في (Δm) فان التغير في الدخل القومي (Δy) فيكون:

$$\Delta y = \frac{1}{1-MPC+m}\Delta m$$

نضيف إشارة سالبة للبسط في حالة الانخفاض لتوضيح انخفاض الدخل القومي، وكما يتبين من مضاعف الاستيراد فإنه يختلف عن المضاعف البسيط في أن الميل الحدي للاستيراد (m) يضاف إلى مقام المضاعف البسيط، وإشارة (m) موجبة، حتى لو قارنا هذا المضاعف بالمضاعف للاستثمار المركب المذكورة في محور تأثير غسيل الأموال على الدخل القومي، نجد أن الفرق بين المضاعفين هو أن إشارة (m) موجبة بينما إشارة (e) تمثل الميل الحدي للاستثمار في المضاعف المركب ويكون سال ب، أي أن مضاعف الاستيرادات أصغر من المضاعف البسيط، في حين أن مضاعف الاستثمار المركب أكبر. ومن وجهة نظر المضاعف البسيط، لأن المقام أكبر في الحالة الاستيراد، فيكون مقلوبه أصغر، بينما العكس هو الصحيح بالنسبة لمضاعف الاستثمار المركب، ولذلك فإن زيادة الاستيرادات التلقائية تؤدي إلى انخفاض الدخل القومي بمقدار زيادة الاستيراد، مضروبة في مضاعف الاستيراد، ويكون أصغر من المضاعف البسيط بمقدار (1)، لأن الاستيرادات هي تسرب من الدخل القومي، فنستنتج من هذا ان العلاقة بين الاستيرادات والدخل القومي هي علاقة عكسية وسالبة، كما يتضمن في هذه العلاقة تأثير عمل مضاعف الاستيراد على الدخل القومي.

المطلب الثاني: تحليل العلاقة النظرية بين فجوة عناصر التسرب والاضافة ودالة الاستهلاك

6. تحليل العلاقة بين فجوة العناصر ودالة الاستهلاك

1.6 مفهوم فجوة عناصر التسرب والاضافة

النظام الاقتصادي لا يعتبر نظام مغلق بل هناك منافذ يتسرب منها الدخل ومنافذ يضاف من خلالها الى الدخل ،فالعناصر المتسربة من الدخل تشمل كلا من (الضرائب، الاستيرادات، الادخار) والاضافة تشمل كلاً من (النفقات الحكومية، الاستثمارات، الصادرات)، يمكن تحقيق حالة التوازن عن طريق توضيح العلاقة بين عناصر التسرب ،الإضافة، فإذا كانت

العناصر المتسربة من الدخل وهي الضرائب والاستيرادات والادخار أكبر من العناصر المضافة الى الدخل وهي الانفاق الحكومي والاستثمار والصادرات فهذا يعني ان العناصر المتسربة تسحب من الدخل اكثر مما تضفه عناصر الإضافة ، بالتالي فإن إنتاج السلع الاستهلاكية (إجمالي الناتج مطروحاً منه الاستثمار والإنفاق الحكومي والصادرات) يتجاوز احتياجات المستهلك الحالية، وهذا يعني أن الشركات تراكم مخزونات غير مرغوب فيها، وأن استثمارها الفعلي (بما في ذلك المخزونات) يتجاوز المستويات المتوقعة، مما يؤدي إلى خفض الإنتاج والإيرادات والتوظيف في الشركات في المستقبل، اما اذا كانت العناصر المتسربة من الدخل اصغر من العناصر المضافة، فهذا يعني الانفاق الحكومي والاستثمار والصادرات يضيفوا الى الدخل اكثر من مما يسربه الضرائب والادخار والاستيرادات، مما يؤدي ذلك الى نقص في المخزون لدى المنشآت ،مما يشجعها على زيادة الإنتاج لتعويض المخزون ، بالتالي تزداد فرص التوظيف ،وزيادة في الدخل النقدي (James Guar Tini and Richard Stroup,1988,274-275)

2.6 تحليل العلاقة بين فجوة العناصر ودالة الاستهلاك

1: تحليل العلاقة النظرية بين عناصر الإضافة ودالة الاستهلاك

لتوضيح العلاقة بين عناصر الإضافة التي تم شرحها سابقا وهي (الانفاق الحكومي، الاستثمار، الصادرات)، ومدى تأثرها على دالة الاستهلاك وهي كما يأتي:

أ-العلاقة بين الانفاق الحكومي ودالة الاستهلاك

يعتبر الانفاق الحكومي احد اهم العناصر المحددة للطلب الكلي، وهو يتمثل بشراء السلع والخدمات، التي ينتج عنها منفعة عامة، ويعتبر تأثير القطاع الحكومي على المستوى العام للطلب الكلي من خلال أدوات السياسة المالية بما فيها الإنفاق الحكومي (الاستهلاك والاستثمار) عاملاً مؤثراً في التوازن العام للدخل والناتج الكلي، ويمكن للحكومة تعديل مساهمتها في الطلب الكلي لضمان وصول هذا الأخير إلى مستوى من الدخل يتيح الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ويمكن فهم دور الحكومة في الاقتصاد بشكل خاص من خلال آثار تدخلها المباشر، في شكل نفقات موجهة عادة نحو تلبية الاحتياجات العامة، وتختلف جوانب هذا الإنفاق، وبالتالي فإن تأثيره على الأداء الاقتصادي الوطني متعدد، أذ تمثل السلع الاستهلاكية جانب مهم من النفقات العامة، فعند زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، تكون اما من خلال شراء الدولة لهذه السلع والخدمات بطريقة مباشرة من اجل اشباع حاجات عامة، مثل سلع استهلاكية لتمويل القوات المسلحة، او على الأثاث وخدمات أخرى، او يكون الانفاق على الأجور والرواتب، وهي نفقات تدفع للموظفين مقابل أدائهم للعمل الموكل اليهم، مما يؤدي ذلك الى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي الى زيادة الإنتاج الكلي عن طريق الاثار التي يحددها المضاعف، وهناك أيضا النفقات التي تقدماها الدولة على شكل اعانات لرفع المستوى الاقتصادي لبعض الصناعات، وذلك من اجل تخفيض أسعار منتجاتها، مما يؤدي الى زيادة الطلب ومن ثم زيادة الاستهلاك(Mohammed Taqa and Huda Al-Azzawi,2010,66)

وأيضا تكون النفقات بأشكال متعددة اما تكون نفقات عينية او نفقات على شكل سلع وخدمات، وتكون النفقات للدخول المنفقة بشكل اعانات ، فيكون الميل الحدي للاستهلاك للدخول الفقيرة مرتفع، مما يؤدي ذلك الى زيادة في الطلب، وهناك أيضا النفقات العسكرية التي بدورها تأثر بشكل سلبي على اقتصاد الدولة، لأنها تعتبر نفقات استهلاكية، حيث ان الدولة ستنفق على المعدات الحربية، أي توجيه الانفاق الاستهلاكي نحو المعدات العسكرية، بدل التوجه نحو الإنتاج، مما يؤدي ذلك الى خفض الاستهلاك الكلي، بالتالي خفض استهلاك الفرد، مما يؤدي الى انخفاض الانفاق الاستهلاكي (Saud Jaed Mashkoor and Aqeel Hameed Jaber Al-Hilu,2016,45)

ب- العلاقة بين الاستثمار ودالة الاستهلاك

أذ كان الاقتصاد ينتج بكل ما يملك من طاقة إنتاجية، أي انه ليس لدية طاقة إنتاجية فائضة، وان راس المال ثابت، وان أي زيادة في الإنتاج فأنها تحتاج الى زيادة في راس المال، وأذ افترضنا ان قيمة المعجل أكبر من الواحد، يؤدي ذلك الى زيادة رأس المال يجب ان تزيد عن الزيادة في الإنتاج، فتؤدي الى ان تكون الزيادة في الانفاق الاستثماري اكبر من الزيادة في الإنتاج، أي الطلب على الآلات والمعدات هو جاء نتيجة الطلب على الإنتاج، يعتبر المعجل نقطة تواصل بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد المحلي، مثل قطاعات السلع الرأسمالية وقطاع السلع النهائية، ان زيادة الطلب على السلع النهائية قد تكون مؤشر لزيادة الإنتاج، وقد لا تكون مؤشر لزيادة الإنتاج، فأن المنشأة اذا كان لديها مخزون سلعي يمكن من خلاله مواجهة الطلب المتزايد، لان السلع النهائية قد لا تزيد وبذلك فلا داعي للاستثمار، ويكون في هذه الحالة معامل المعجل صفر (Sami Khalil,1994,1209-2010)

وان مبدأ المعجل يهتم بالعلاقة بين الزيادة في الانفاق الاستهلاكي ومدى تأثيرها على الاستثمار، وينص أيضا على ان التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية تولد تغيرات أكبر على السلع الاستثمارية، ويكون من خلال المعدلة التالية:

$$\text{المعجل} = \frac{\text{الاستثمار الصافي}}{\text{التغير الاستهلاكي}} = \frac{\text{التغير في الاصول الرأسمالية}}{\text{التغير في الاستهلاك}}$$

$$\text{ACC} = \frac{IN}{\Delta Ct-1} = \frac{\Delta k}{\Delta ct-1}$$

وعليه فان المعجل يربط الاستثمار الصافي بالمتغيرات التي تحدث في الانفاق الاستهلاكي، فتكون إعادة الصيغة أعلاه كالتالي:

$$\text{In} = \Delta k = \text{ACC, X } Ct_1$$

وان معامل المعجل يختلف على حسب اختلاف الصناعات (Saleh Khasawneh,2000,144-145)

ويتأثر الاستثمار بعوامل تمنع الاستهلاك من أن يكون متسقاً أو متماثلاً مع الاستثمار، مثل انخفاض معدل الربح المتوقع على رأس المال، يعتقد كينز أنه من الضروري تنفيذ السياسات الاقتصادية المناسبة للتعويض عن أوجه القصور في السياسات الاقتصادية الفعالة، تتمثل المهمة الأساسية للطلب في دعم الأنشطة الاستثمارية الاقتصادية، وذلك إلى حد كبير من خلال توسيع النفقات المسبقة للتعويض عن النقص في الطلب الفعال، وحسب تفسير الدولة الاستهلاك والاستثمار لا يتناسبان بشكل مباشر وبالتالي، فإن دور السياسة المالية تتحمله الدولة، لولا تدخل الدولة لم يكن من الممكن تحقيق ودفع الطلب الفعال، وهو الشرط الأساسي لتنشيط الأنشطة الاقتصادية وحل مشكلة البطالة والتوظيف، والاستقرار الاقتصادي يعتمد إجمالي الطلب على السلع الاستهلاكية من قبل جميع الأفراد على عاملين هما الدخل وبعض العوامل النفسية التي تحفز الأفراد على الإنفاق أو تقليل الإنفاق، وكلما قل دخل الفرد أو البلد، يتم تخصيصه كله أو معظمه لتلبية احتياجات المستهلكين، وهذا يعني أن المدخرات معدومة أو ضئيلة جداً، ويعني أن البلاد ليس لديها صناعات مهمة والعكس صحيح (Jaafar Talib Al-Khazali,2016,170-171)

إذا كان دخل الفرد أو الدولة كبيرا، فإن النسبة المخصصة للاستهلاك أقل من النسبة المخصصة للاستثمار، وعندما يكون الدخل قليل، تكون المدخرات الناتجة عن هذا الدخل قليلة، والتفسير هو أن قدراً كبيراً من الدخل يلبي احتياجات الاستهلاك، وفي الوقت نفسه يستخدم جزء منه للادخار، وأشار كينز إلى أنه كلما زاد الدخل، زادت المدخرات، ويزداد استهلاكها ولكن الزيادة أقل من الزيادة في الدخل، والنتيجة هي أنه كلما زاد الدخل كلما زاد الادخار، ولهذه النتيجة آثار مهمة على الاقتصاد لأن المدخرات مهمة للاقتصاد، وتمثل الدولة ككل عاملاً انكماشياً، مما يعني أنها تقلل الطلب على السلع، ولأن الادخار يعني عدم الإنفاق على السلع الاستهلاكية، فإن هذا يعني أن الادخار يقلل من الطلب الكلي على السلع، وإذا لم توجد عوامل لتعويض هذا النقص، فإن زيادة المدخرات التي تؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي ستؤدي إلى انخفاض الإنتاج من قبل المنظمين، وهو ما سيؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات تشغيل العمالة وبالتالي البطالة، بالنسبة للسلع الاستثمارية، فهي تشمل الطلب على الآلات والسلع الأخرى المستخدمة في الإنتاج، والتي تتطلب أن تكون السلع الاستثمارية جهات تنظيمية (James Guar Tini and Richard Stroup,1988,299)

ج-العلاقة بين الصادرات ودالة الاستهلاك

تعتبر الصادرات من مكونات التجارة الخارجية، لما لها من أهمية في نمو اقتصاد الدولة، وان الدولة تقوم على تشجيع الصادرات، عن طريق تقديم الدعم لها مثل الإعانات وتخفيض الضرائب، يؤدي لذلك لتحفيز الجهاز الإنتاجي على زيادة الإنتاج، فعندما تتخصص دولة في انتاج سلعة معينة، فان الموارد توجه لصناعة هذه السلعة، التي سيتم تصديرها لما تتمتع به من ميزة طلقة، مما يؤدي لزيادة الإنتاج الكلي، أي ان عند زيادة الطلب من تلك السلعة سيحفز الجهاز الإنتاجي على زيادة الإنتاج، فعند زيادة الإنتاج الكلي يؤدي ذلك لزيادة الدخل، أي ان عند زيادة الدخل سيتم توزيع الدخل على العناصر المشاركة في العملية الإنتاجية، سيرتفع دخل الفرد مما يؤدي الى زيادة في الانفاق الاستهلاكي، فيتضح مما سبق ان الزيادة في الصادرات تؤدي الى الزيادة في الانفاق الاستهلاكي، أي والعكس، عند انخفاض الصادرات سيؤدي الى انخفاض الإنتاج ثم انخفاض الدخل، بالتالي انخفاض الانفاق الاستهلاكي، أي ان العلاقة بين الصادرات والانفاق الاستهلاكي هي علاقة طردية (Zaki Mati Aqravi and Ribar Fattah Mohammed,2015,3-4)

3.6تحليل العلاقة النظرية بين عناصر التسرب ودالة الاستهلاك

ان عناصر التسرب التي سبق ذكرها هي (الضرائب، الادخار، الاستيرادات) ونوضح علاقتها بدالة الاستهلاك كما يأتي:

أ-العلاقة بين الضرائب ودالة الاستهلاك

تعتبر الضرائب عنصر أساسي ومهم في الاقتصاد، وتعتبر أيضا من عناصر الطلب الكلي ، فهي تعتبر احدى الوسائل التي توفر الإيرادات للحكومة، ولتمويل الخدمات، بطبيعة الحال، تقتطع الضرائب جزءا من الدخل، مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وبالتالي انخفاض الطلب على السلع والخدمات، و ان تأثير الضرائب على الاستهلاك يكون تأثيرها عكس مع الدخل، أي انه كلما زاد الدخل كلما قل مقدار الضريبة على الاستهلاك، رغم أن ذلك يعتمد على مرونة الطلب على تلك السلع والخدمات، فأن الضرائب تكون أقل فعالية لأن مرونة الطلب على السلع الضرورية منخفضة، ويتم التأكيد هنا على هذا التأثير بسبب مرونة الطلب العالية على السلع التقديرية او الغير ضرورية، ولكن تأثير الضرائب هو الحد من استهلاك ذوي الدخل المرتفع وله تأثير أقل على الدخول الصغيرة، والتي يتم إنفاق معظمها عادة، وهذا جانب، والجانب الآخر هو ضرورة فهم خطط الإنفاق الحكومية والإيرادات الضريبية وما يترتب عليها من آثار لأنها هي الأثر النهائي للسياسة، ترتبط الضرائب ارتباطاً وثيقاً بتأثير سياسات الإنفاق العام ومستوى النشاط الاقتصادي، وإذا أنفقت الحكومة هذه الزيادات على الإنفاق العام

في صورة طلب على السلع والخدمات، فسيؤدي ذلك إلى استبدال الطلب الحكومي بالطلب خاص، (لا يتأثر الطلب الإجمالي) هو: الطلب الكلي = الطلب الخاص + الطلب العام، وعلى العكس من ذلك، إذا قامت الحكومة بحجب الإيرادات الضريبية، فسوف ينخفض الطلب (Mohammed Taqa and Huda Al-Azzawi,2010,123,124)

ب- العلاقة بين الادخار ودالة الاستهلاك

يعتبر الادخار ظاهرة اقتصادية ومهمة لتحقيق النمو الاقتصادي، فبعض الادخارات تذهب نحو الاستثمار، والبعض الاخر تذهب نحو الاستهلاك، وفي كلتا الحالتين يحقق فائدة للمجتمع، اي ان الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل، بعد استخراج قيمة الاستهلاك، وله دور مهم في تمويل الاستثمار، فمن المهم معرفة علاقة الادخار بالأنفاق الاستهلاكي، هناك علاقة طردية بين و الدخل والاستهلاك، أي انه اذا زاد الدخل زاد الاستهلاك، فاذا كان الفرد لا يمتلك أي مصدر للدخل، فيستهلك الفرد عن طريق الاقتراض او الادخار السالب، وهي الإعانات قد تكون من الحكومة او الأقارب، وان الدخل المتاح يتم توجيهه اما الى الاستهلاك او الادخار، وهما صورتان توضحان كيفية تصرف الافراد في دخولهم، فعندما يكون الدخل ثابت فان الطريقة الوحيدة لزيادة الادخار هي تخفيض الاستهلاك، اما في حالة زيادة الاستهلاك وكان الدخل أيضا ثابت، فيكون ذلك عن طريق تخفيض الادخار، أي ان العلاقة بين الاستهلاك والادخار هي علاقة عكسية (Mohammed bin Abdullah Al-Jarrah and Ahmed bin Abdul Karim Al-Muhaimid,2017,81-83)

ج-العلاقة بين الاستيرادات ودالة الاستهلاك

تعتبر الاستيرادات احدى أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين الدول، تحاول الدولة تحقيق اهداف اقتصادية عامة من خلال علاقاتها الخارجية والتي تكون على شكل تعاملات دولية، فتؤدي حركة التجارة الى الزيادة في الدخل القومي ، أي أن الزيادة في إنفاق الأجانب عن إنفاق المواطنين تعني زيادة في دخل بعض المواطنين، ومن المعروف أن كل زيادة في الدخل يترتب عليها زيادة في الاستهلاك، طبقاً للميل الحدي للاستهلاك، وأن كل زيادة في الانفاق يترتب عليها زيادة في الواردات، طبقاً للميل الحدي للاستيراد وحسب القدرة الإنتاجية لجهاز الإنتاجي الداخلي، أي ان الزيادة في الاستهلاك تعتبر زيادة في الانفاق وهو ما يعني زيادة في الدخل لبعض الفئات منتجي السلع والخدمات التي توجه إليها الزيادة في الاستهلاك، هذه الزيادة في الدخل بإخضاعها لمفعول الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستيراد، يترتب عليها زيادة الاستهلاك وزيادة الاستيراد، ويتضح أن الزيادة الأولية في الإنفاق الناتجة عن فائض ميزان المدفوعات يترتب عليها سلسلة من الزيادات المتتالية في الإنفاق والدخل، حيث ينتج عنها زيادة الدخل القومي بصورة مضاعفة، ويعرف هذا بمضاعف التجارة الخارجية، ويتضح مما تقدم ان العلاقة بين الاستيرادات والاستهلاك هي علاقة طردية (Ahmed Jaber Badran,2013-2014,142)

4.6 العلاقة بين فجوة العناصر ودالة الاستهلاك

مفهوم التوازن الكلى ان الاستثمار والانفاق الحكومي يشاركان في الطلب الكلى على السلع والخدمات فهما يحققان في تيار الدخل، وعلى العكس من ذلك، فان الادخار والضرائب تسرب من تيار الدخل الجاري. وهذه التسرب يخفض من الطلب الجاري لأنها لا تنفق على شراء السلع والخدمات، وفي حالة التوازن، فان التسرب المخطط (الادخار والضرائب) لا بد ان يساوى الاضافة المخططة (الاستثمار والانفاق الحكومي) لتيار الدخل، وعلى ذلك فان اي مستوى للدخل لا يتساوى عنده التسرب والاضافة لتيار الدخل لا يمكن الاحتفاظ به، فعندما تكون الاضافة المخططة لتيار الدخل أكبر من التسرب المخططة فان هذا يعنى ان الانفاق الحكومي والاستثمار الخاص يضيفان الى تيار الدخل أكثر مما يسربه الادخار والضرائب منه، وعلى ذلك فان الاستهلاك (الدخل مطروحا منه التسرب) يكون أكبر من العرض الجاري للسلع الاستهلاكية، ويترتب على ذلك نقص المخزون لدى منشآت الاعمال، ومن ثم ينخفض الاستثمار الجاري لهذه المنشآت (بما فيه الاستثمار السلبي) في المخزون الى حد أدني من المستويات المخططة، وبعدها تقوم منشآت الاعمال بزيادة الانتاج بهدف تعويض النقص في المخزون، ويترتب على ذلك نمو تيار الدخل النقدي، وتزداد فرص التوظف، ومن ناحية أخرى عندما يكون التسرب المخطط أكبر من الاضافة المخططة فان هذا يعنى أن الادخار والضرائب يسحبان من تيار الدخل أكثر مما يضيفه الاستثمار والانفاق الحكومي، وعلى ذلك فان انتاج سلع الاستهلاك (الناتج الكلى مطروحا منه الاستثمار والانفاق الحكومي) يزيد على الطلب الاستهلاكي الجاري، وهذا يعني تراكم المخزون غير المرغوب فيه لدى منشآت الاعمال ويزيد استثمارها الفعلي، بما فيه المخزون، عن المستوى المرغوب فيه.

المطلب الثالث: تحليل واقع عناصر التسرب والاضافة ودالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

7. تحليل واقع عناصر الإضافة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

1.7 تحليل واقع النفقات الحكومية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

من خلال الجدول (1) يمكن معرفه مدى تطور عناصر الإضافة.

جدول (1) يوضح تطور عناصر الإضافة في الاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنة	الانفاق الحكومي 100=2012	معدل النمو %	الاستثمار 100=2012	معدل النمو %	الصادرات 100=2012	معدل النمو %
2004	91489336.69		8983989.31		94171707.01	
2005	50053161.16	-45.29	23375487.14	160.19	91744593.66	-2.58
2006	49107114.61	-1.89	2533565.09	-89.16	73079236.85	-20.34
2007	35850438.57	-27.00	8622929.58	240.35	58580143.25	-19.84
2008	53003234.44	47.85	25920744.03	200.60	88142492.42	50.46
2009	48254297.19	-8.96	15457535.51	-40.37	59063184.17	-32.99
2010	52028447.75	7.82	29401698.73	90.21	71542964.50	21.13
2011	64615193.55	24.19	39511368.54	34.38	102377047.41	43.10
2012	75788576.00	17.29	38139871.00	-3.47	113151788.20	10.52
2013	96119729.04	26.83	54031686.83	41.67	106532976.24	-5.85
2014	87388863.07	-9.08	53617632.90	-0.77	99591448.05	-6.52
2015	62426291.03	-28.56	48330699.14	-9.86	64114957.73	-35.62
2016	50945456.73	-18.39	27599239.62	-42.90	53223527.88	-16.99
2017	56214857.14	10.34	30790738.76	11.56	71600269.14	34.53
2018	64042884.43	13.93	36396548.81	18.21	104800387.30	46.37
2019	83541626.79	30.45	52229674.64	43.50	100558112.73	-4.05
2020	69337297.81	-17.00	15941870.69	-69.48	56942596.96	-43.37
2021	80292991.93	15.80	27600758.74	73.13	101773744.39	78.73
2022	89159800.13	-98.89	34294774.34	24.25	157633855.56	54.89
متوسط المدة	66297873.85	-3.37	30146358.6	37.89	87822370.18	8.42

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

أذ تم حساب معدل النمو وفق المعادلة الاتية:- $n = \frac{yt-yo}{yo} \times 100$

من بيانات الجدول (1) يتضح ان الانفاق الحكومي خلال المدة الدراسية (2004-2022) قد حققت معدلات نمو منخفضة، حيث بلغت عام (2004) النفقات الحكومية (91489336.69) مليون دينار، بسبب زيادة الاجور والرواتب، وذلك بسبب تحسن النشاط الاقتصادي وتحسن نشاط الإنتاج والتصدير النفطي، ودخول العراق السوق العالمي مرة ثانية، مما أدى الى زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة دخل الفرد، ثم انخفضت عام (2005) حيث بلغت (50053161.16) مليون دينار، وبمعدل نمو منخفض قدرة (45.29%) وذلك بسبب توجه الانفاق نحو الانفاق الاستثماري، كذلك ارتفع الانفاق الحكومي في عام (2008) حيث بلغ الانفاق الحكومي (53003234.44) مليون دينار، وبمعدل نمو (47.85%) وهو ثاني اعلى معدل نمو شهدة الاقتصاد العراقي بسبب ارتفاع حجم الصادرات النفطية، وارتفاع سعر النفط في الأسواق الدولية، حيث بلغ سعر البرميل (94.45) دولار، حيث ارتفعت صادرات النفط الى (1855) ألف برميل (Mohsen Ibrahim Ahmed,2019,124)

انخفض الانفاق الحكومي عام (2009) الى (48254297.19) مليون دينار، وبمعدل نمو (8.96-%)، فأن الانخفاض الذي حصل في الانفاق الحكومي يعود سببه الى حدوث الازمة المالية العالمية وهي ازمة الرهن العقاري الأمريكي والتي تسببت في انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية (Mohsen Ibrahim Ahmed,2019,125)

بلغت الانفاق الحكومي (62426291.03) مليون دينار، في سنة (2015) وبلغ معدل النمو (28.56-%) وهو منخفض جدا وذلك بسبب الحرب التي خاضها العراق مع المنظمات الإرهابية المعروفة ب(داعش) حيث تسببت هذه الحرب بانخفاض أسعار النفط، ونهب وتخريب بعض الحقول النفطية في المناطق الشمالية، بالإضافة الى زيادة الانفاق على المعدات العسكرية، التي كلفت العراق مبالغ طائلة، وكذلك ارتفع الانفاق الحكومي عام (2019) حتى بلغت (83541626.79) مليون دينار، التي أدت الى وبمعدل نمو موجب قدره (30.45%) وذلك بسبب زيادة الإيرادات النفطية وزيادة سعر النفط دوليا، مما أدى الى زيادة النفقات العامة بالتالي زيادة في الاجور والرواتب، وزيادة في النفقات الاستثمارية، ثم عاد الانخفاض في عام (2020) حيث بلغ الانفاق الحكومي (69337297.81) مليون دينار، وبمعدل نمو منخفض (17.00-%) وذلك بسبب الازمة الصحية التي حدثت في جميع انحاء العالم، الذي تسبب به فايروس (covid19)، وكان له أثر كبير على الاقتصادات العالمية بسبب غلق الحدود ومنع الاستيراد والتصدير بين الدول، مما تسبب ذلك في انخفاض الصادرات بالتالي انخفاض الناتج القومي ومن ثم انخفاض النفقات الحكومية، وزيادة الانفاق على المعدات الطبية وشراء الادوية الذي أدى بدوره الى خلق عجز في موازنه الدولة، اما بالنسبة للأنفاق الحكومي فقد ارتفع عام (2021) الى (80292992.93) مليون دينار، وبمعدل نمو (15.80%) وان سبب ذلك الارتفاع هو ارتفاع الصادرات النفطية بعد فتح الحدود بين الدول، مما أدى الى زيادة الإيرادات بالتالي زيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي مما أدى الى زيادة في الانفاق العام، وانخفض الانفاق الحكومي عام (2022) الى (891598.13) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب قدره (98.89-%) وهي نسبة منخفضة جدا عن السنة التي سبقتها، ويعود ذلك الى عدة أسباب ومنها عدم إقرار الموازنة العامة ، الذي أدى الى توقف المشاريع الاستثمارية ذات نسب الإنجاز المنخفضة، واستحواذ بعض القطاعات على نسبة من الأموال المخصصة للأنفاق الاستثماري، وانخفاض إنتاجية بعض القطاعات ومنها الصناعية، وعدم شمولها بقانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي.

ويتضح مما سبق ان الانفاق الحكومي قد تذبذبت معدلات نموها بين الارتفاع والانخفاض حتى تصل الى الانخفاض السالب وهذا بسبب الازمات الاقتصادية التي عاشها الاقتصاد العراقي من حروب أزمات اقتصادية وأخرى أمنية وصحية.

2.7 تحليل واقع الاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

بلغ الاستثمار عام (2004) (8983989.31) مليون دينار، ثم ارتفع في عام (2005) عن السنة السابقة وبلغ (2533565.09) مليون دينار وبمعدل نمو قدره (160.19%)، وهذا بسبب النهوض بالنشاط الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي وتحسن صادرات النفط مما أدى الى زيادة الدخل الذي بدوره أدى الى زيادة الاستثمار، واستمر الانخفاض في النفقات العامة حتى عام (2008) فقد بلغت النفقات العامة (25920744.03) مليون دينار، وبمعدل نمو موجب (200.60%)، وهو ثاني اعلى معدل نمو شهدة الاقتصاد العراقي، ثم انخفض الاستثمار في عام (2009) فقد بلغت (15457535.51) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (40.37-%)،

وذلك بسبب انخفاض الصادرات النفطية بسبب الازمة المالية التي سببتها الولايات المتحدة بالتالي انخفاض الإيرادات ثم انخفاض الدخل وانخفاض المبالغ المخصصة للاستثمار، ثم عاد الى الارتفاع في السنوات للاحقه حتى وصل الى عام (2015) حيث انخفض الاستثمار الى (48330699.14) مليون دينار، ومعدل نمو قدره (9.86-%) وهو معدل نمو سالب، الحرب مع داعش وتوجهه الانفاق نحو المعدات العسكرية بدل الانفاق على القطعات الاستثمارية، وارتفع في عام (2019) حتى بلغت (52229674.64) مليون دينار، وبمعدل نمو قدره (43.50%) بسبب ارتفاع أسعار النفط دوليا مما أدى الى زيادة الدخل ثم زيادة الاستثمار، ثم عاد للانخفاض مرة أخرى عام (2020) حيث بلغ (15941870.69) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (64.48-%)، وذلك بسبب الازمة الصحية التي مره بها الاقتصاد العراقي مما أدى الى توجه الانفاق نحو المراكز الصحية

والمستشفيات وشراء الادوية، وكذلك ارتفع الاستثمار عام (2021) حيث بلغت (27600758.74) مليون دينار، وبمعدل نمو (73.13%)، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط بالتالي ارتفاع الدخل مما أدى ذلك الى ارتفاع الاستثمار وعوده الحياة الطبيعة في العر اق بعد الازمة الصحية التي عانت منها جميع اقتصادات العالم، انخفض بعد ذلك الانفاق الاستثماري في عام (2022) الى (3429477.34) مليون دينار، وانخفض معدل النمو عن السنة السابقة الى (24.25%) وذلك بسبب عدم تخصيص مبلغا للنفقات الاستثمارية بسبب عدم إقرار الموازنة العامة لذلك العام الامر الذي أدى الى انخفاض في النشاط الاقتصادي أيضا.

3.7 تحليل واقع الصادرات في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

بعد احداث عام 2003 فقد شهد العراق نقلة حديثة في تاريخ اقتصاده، وكان للتجارة الخارجية نصيب منها، وذلك بسبب الانفتاح على العالم الخارجي، وتطور العلاقات الدولية، فتوسعت هذه العلاقات وازدادت أهميتها.

فمن خلال الجدول (1) يتضح لنا في عام (2004) بلغت الصادرات (94171707.01) مليون دينار، ثم انخفضت الصادرات عام (2007) الى (58580143.25) مليون دينار، وأيضا بمعدل نمو سالب قدرة (19.84-%) وذلك بسبب التغيرات الهيكلية التي حصلت في البلد، وانخفاض صادرات النفط، وتدمير الدوائر الإنتاجية، والبنى التحتية، وهجره العمالة وغيرها من الأمور السياسية التي حدثت في ذلك الوقت، مما جعل كل هذه الأسباب الى عدم تنمية الصادرات، مما أدى الى اختلال الميزان التجاري.

بدء وضع البلد بالاستقرار مبدئيا في عام (2008)، فقد وضعت خطط اقتصادية لتحسين وضع الاقتصاد العراقي، مما أدى عام (2008) الى ارتفاع الصادرات الى (88142492.42) مليون دينار، وبمعدل نمو موجب بلغ (50.46%)، بسبب ارتفاع نسبة مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدل نمو الميزان التجاري، مما أدى الى زيادة الصادرات، ولكن هذه النسب مشكوك في صحتها بسبب انفتاح الحدود، وتهاون السطات المسؤولة في ضبطها.

انخفضت قيمة الصادرات في عام (2009) الى (59063184.17) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (32.99-%) بسبب انخفاض الميزان التجاري، بسبب الازمة العقارية التي مر بها الاقتصاد الأمريكي، فأصبحت ازمة مالية اثرت في الاقتصاد الأمريكي من بعد ذلك انتقلت الى اقتصادات البلدان الأخرى.

عادت الصادرات الى الارتفاع في عام (2011) الى (102377047.41) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (43.10%) ويعود سبب ذلك الارتفاع في قيمة الصادرات الى سبب تطور الميزان التجاري وانخفاض نسبة الاستيرادات، وارتفاع أسعار النفط العالمية مما أدى الى زيادة الصادرات من النفط ومشتقاته، والحصول على العملة الأجنبية الصعبة.

انخفضت الصادرات في عام (2015) الى (64114957.73) مليون دينار، حتى وصلت الى نسبة معدل نمو سالبة قدرها (35.62-%) ويعود ذلك الى انخفاض أسعار النفط، حيث وصل سعر البرميل الواحد لعام 2013 (102.6$)، وفي عام 2014 (97.8$)، مما أدى أيضا الى خفض حجم التجارة الخارجية (Hiyam Khazal Nashoor,2020,228)

وأيضا تدهور الوضع الأمني في العراق، واستمر هذا الانخفاض لسنة اللاحقة وهي بسبب استمرار تدهور الميزان التجاري، بشكل ملحوظ حتى الوصل الى حالة العجز، بسبب انخفاض الصادرات.

ارتفعت الصادرات في عام (2018) الى (104800387.30) مليون دينار، وبمعدل نمو قدرة (46.37%)، ويعود ذلك الارتفاع في الصادرات والعودة الى الانتعاش، بسبب ارتفاع أسعار النفط، اما بالنسبة لعام (2020) انخفضت الصادرات الى (56942596.96) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب قدرة (43.37-%) وذلك بسبب اغلاق الحدود بين الدول بسبب الازمة الصحية العالمية التي سببها (covid19) او ما يعرف بفايروس كورونا، ثم ارتفعت الصادرات في الأعوام (2021-2022) حيث بلغت الصادرات عام (2021) (101773744.39) مليون دينار، وبمعدل نمو موجب بلغ(78.73%) ويعود ذلك الى ارتفاع أسعار النفط، وزيادة الإنتاج بالتالي زيادة الصادرات التي تؤدي الى زيادة دخل الفرد، اما في سنة (2022) انخفضت الصادرات بمعدل نمو اقل من عام (2021) بعد انخفاض أسعار النفط مرة اخر مما أثر على انخفاض التجارة الخارجية للصادرات النفطية.

8. تحليل واقع عناصر التسرب في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

1.8-تحليل واقع الادخار في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

يعتبر الادخار عنصر مهم في الاقتصاد العراقي، ولكن هناك ضعف ملحوظ في الادخار في الدول النامية، وان كانت مستويات الدخل فيها مرتفعة، ولكن الادخار فيها منخفض لان بعض المدخرات توجه الى المشاريع الغير منتجة، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الذي له أثر كبير في هذه الدول، حيث يرتفع معدل الاستهلاك على حساب الادخار، وذلك بسبب انخفاض مستوى الدخل الفردي، وارتفاع مستوى التضخم وضعف القطاعات الإنتاجية
(Rashid Abdullah Mohammed, et al,2020,395)

جدول (2) يوضح تطور عناصر التسرب في الاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنة	الادخار 100=2012	معدل النمو %	الضريبة على الدخل 100=2012	معدل النمو %	الاستيرادات 100=2012	معدل النمو %
2004	4362086.45		100682.1754		107044857	
2005	18888927.4	333.0	249104.6832	147.42	8103640289.	-3.18
2006	28643365.3	51.64	282931.8352	13.58	55302933.0	-46.6
2007	21161962.6	-26.12	284010.0767	0.38	35981624.8	-34.9
2008	46520349.1	119.8	244934.1959	-13.76	53814151.9	49.56
2009	2700697.53	-94.19	172527.8256	-29.56	58894027.5	9.44
2010	17657878.9	553.8	168353.679	-2.42	61857607.7	5.03
2011	44984933.0	154.7	259965.0016	54.42	63969182.3	3.41
2012	40390900.8	-10.21	369792	42.25	73980251.4	15.65
2013	51356541.8	27.15	418160.2199	13.08	74524753.7	0.74
2014	37361924.7	-27.25	486454.7724	16.33	76827688.5	3.09
2015	17784111.6	-52.40	613895.9924	26.20	65161694.3	-15.1
2016	17973176.8	1.06	786902.8846	28.18	50139530.7	-23.0
2017	32984096.3	83.52	799533.3333	1.61	54603334.2	8.90
2018	56573200.8	71.52	836284.6227	4.60	64209581.6	17.59
2019	50266178.9	-11.15	854371.2919	2.16	81758770.3	27.33
2020	19701972.9	-60.80	729586.1085	-14.61	61542612.5	-24.7
2021	56825201.4	188.4	912559.6413	25.08	65941708.5	7.15
2022	110194650.	93.9	2762.956669	-99.7	85790815.6	30.10
متوسط المدة	45516519.8	77.59	451200.6998	11.96	68157127.1	1.68

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملاحق (1) (2)

يتضح من الجدول (2) ان الادخار في الاقتصاد العراقي في عام (2004) اذ بلغ (4362086.451) مليون دينار، وكان الميل الحدي للادخار (0.4%) وان سبب الارتفاع هو تغير النظام الاقتصادي والسياسي سنة (2003) واستمر الارتفاع الى عام (2005) أذ بلغ الادخار (202543656.6) مليون دينار، وذلك بسبب سوء الأوضاع الأمنية والاقتصادية، ثم عاد الادخار الى الارتفاع في عام (2008) الى (46520349.1) مليون دينار، وبمعدل نمو موجب بلغ (119.83%) وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط التي بدورها أدت الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالتالي ارتفاع دخل الفرد، حيث ان الفرد يقسم دخله الى قسمين يذهب قسم الى الاستهلاك والقسم الاخر الى الادخار، فعند زيادة الدخل يوجه الفرد جزء من هذه الزيادة نحو الادخار وانخفض مره أخرى عام (2009) الى (2700697.533) مليون دينار، وبمعدل نمو قدره (94.19-%) وهو منخفض عن السنة السابقة وذلك بسبب الانخفاض الذي حصل في أسعار النفط الذي تسببت به الازمة المالية العالمية التي اثرت في التعاملات الاقتصادية في جميع دول العالم، مما أدى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالتالي انخفاض الدخل مما أدى الى انخفاض الادخار، واخذ الادخار بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى وصل الى عام (2015) أذ بلغ (17784111.64) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب قدره (52.40-%) حيث كان سبب الانخفاض الحرب مع داعش حيث تعطلت القطاعات الاقتصادية مما سبب ذلك انخفاض في الدخل،

وعاد الى الارتفاع مره أخرى في عام (2017) بسبب تحسن الوضع الأمني في العراق مع تحسن أسعار النفط الامر الذي أدى الى ارتفاع مستوى الدخل بشكل ملحوظ، ثم انخفض في عام (2019) الى (50266178.95) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (11.15-%) بسبب انخفاض أسعار النفط مره أخرى التي أدت الى انخفاض في الدخل، اذ بلغ الادخار في عام (2020) (19701972.989) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب قدره (60.80-%) وذلك بسبب تفشي فايروس كورونا في ارجاء بلدان العالم مما تسبب في غلق الحدود ومنع الاستيراد والتصدير وانخفاض معدل الإنتاج بالتالي انخفاض صادرات النفط الذي بدوره يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالتالي انخفاض الدخل ثم انخفاض الادخار، وارتفع الادخار في الاعوام (2021-2022) أذ بلغ في عام (2021) (61652191.75) مليون دينار، وبمعدل نمو موجب قدره (212.92%)، اما في عام (2022) قد بلغ (110194650.5) مليون دينار، وبمعدل نمو (78.74%) وذلك بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية والصحية وعوده القطاعات الإنتاجية الى نشاطها وارتفاع أسعار النفط.

2.8 تحليل واقع الضرائب في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

يتضح من الجدول (2) ان الضريبة المستقطعة من الدخل في عام (2004) اذ بلغت (100682.1754) مليون دينار، وذلك بسبب توقف دائرة الضرائب بعد عام (2003) بسبب الوضع الاقتصادي والأمني، والاختلافات السياسية في العراق، وارتفعت الضريبة على الدخل في عام (2005) الى (249104.6832) مليون دينار، وان سبب هذا الارتفاع هو ارتفاع في نسبة دخل الفرد بسبب الانفتاح على العالم الخارجي وزيادة الصادرات النفطية التي بدورها أدت الى ارتفاع الدخل ثم ارتفع الضريبة على الدخل، اذ استمر الارتفاع في السنوات اللاحقة لكن بمعدل نمو تنازلي الى ان وصل الى عام (2008) حيث انخفضت الضريبة على الدخل الى (244934.1950) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب بلغ (13.76-%) وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط التي أدت الى انخفاض الدخل بالتي انخفاض الضريبة، اذ استمر الانخفاض الى الاعوام (2009-2010) مليون دينار، أذ بلغ معدل النمو في عام (2009) (29.56-%) وفي عام (2010) بلغ (2.42-%) وذلك بسبب ما خلفته الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي، وبسبب الأوضاع الأمنية الغير مستقرة التي كان يعاني منها العراق، اذ عادت الضرائب الى الارتفاع ولكن بشكل متذبذب الى عام (2020) أذ انخفضت الضرائب في هذه السنة الى ان وصلت الى معدل نمو سالب بلغ (14.61-%) وذلك بسبب الازمة الصحية التي اصابت بلدان العالم بسبب وانخفاض الصادرات وأسعار النفط بالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ثم انخفاض الدخل ثم انخفاض الضرائب، وبلغت الضريبة على الدخل في عام (2019) (912559.6413) مليون دينار، وبمعدل نمو موجب بلغ (25.08%) وان سبب هذا الارتفاع هو عودة الاقتصاد العراقي الى نشاطه الامر الذي أدى الى زيادة في الإنتاج ثم زيادة في الصادرات وأسعار النفط بالتالي زيادة الدخل.

3.8 تحليل واقع الاستيرادات في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

ان المدة التي سبقت عام (2003) كان فيها الاقتصاد العراقي يعاني من عقوبات اقتصادية، جاء بعد ذلك فترة جديد على الاقتصاد العراقي، كانت بدايتها الانفتاح على العالم الخارجي ومع توقيع الاتفاقية بين العراق والأمم المتحدة، والتي كانت تنص على استحواذ الأمم المتحدة على النفط العراقي، وبالمقابل السماح للعراق بالاستيراد فتوجه العراق نحو الاستيراد الغير منضبط **(**Qusay Qassim Al-Kulidar, et al,2017,91**)**

بالاستعانة بالجدول (2) يتضح لنا ارتفاع الاستيرادات في عام (2004) الى (107044857) مليون دينار وذلك بسبب التغيرات الهيكلية التي طرأ على الاقتصاد العراقي، وانخفاض القطاعات الاقتصادية ومنها النفط، وتدمير دوائر الدولة والبنى التحتية، وهجرة اليد العاملة والكفاءات بسبب انخفاض الدخل و الحرب في عام (2003)، اما في عام (2006) بدأت الاستيرادات تنخفض بمعدل نمو سالب بلغ (46.64-%) وذلك بسبب انخفاض الطلب على الاستيرادات الذي جاء على اثر التوقعات الفردية التي نشأت بسبب القلق من سوء الأوضاع الأمنية والسياسية في تلك الفترة، اما في عام (2008) ارتفعت نسبة الاستيرادات الى (53814151.91) مليون دينار ومعدل نمو موجب قدره (49.56%) بسبب وصول الاقتصاد العراقي الى حالة الاستقرار، وارتفاع الصادرات من النفط ومشتقاته، مما أدى ذلك الى رواج الميزان التجاري، ولكن تبقى هذه النتائج غير اكيدة بسبب الانفتاح على العالم الخارجي وتهاون السلطات المسؤولة في عملها، و استمر التذبذب في الارتفاع في الأعوام (2015-2016)، أذ انخفضت الاستيرادات في عام (2015) الى (65161694.37) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب قدره (15.18-%) وفي عام (2016) بلغت (50139530.77) مليون دينار وبمعدل نمو (23.05-%)، وان سبب العجز في الميزات التجاري وذلك بسبب ما خلفته الحرب مع المنظمات الإرهابية وسوء الأوضاع الأمنية الذي أدى الى انخفاض الإنتاجية وانخفاض أسعار النفط وثم

انخفاض الدخل بالتالي انخفض الطلب على الاستيرادات، اذ عاد الارتفاع في الاستيرادات حتى وصلت الى عام (2020) انخفضت الاستيرادات في هذه السنة أذ بلغت (61542612.56) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (24.73-%) وكان ذلك الانخفاض بسبب الازمة الصحية التي سببها فايروس كورونا، مما أدى الى غلق الحدود بين البلدان ومنع الاستيراد، اذ ارتفعت الاستيرادات في الاعوام (2021-2022) أذ بلغت عام (2021) (65941708.52) مليون دينار وبمعدل نمو موجب قدره (7.15%) وفي عام (2022) بلغت (58790815.63) مليون دينار وبمعدل نمو قدره (30.10%) وان سبب هذا الارتفاع هو تحسن الوضع الاقتصادي العراقي وعودة القطاعات الإنتاجية الى العمل وفتح الحدود بين الدول.

ويتضح مما ذكر ان الانفتاح التجاري الذي شهده الاقتصاد العراقي يعد عاملا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق التجارة العالمية، وساعد الاقتصاد أيضا على الاندماج مع الاقتصادات العالمية، مما يؤدي ذلك الى تحقيق زيادة في التدفقات التجارية وتشجيع الاقتصاد على المنافسة، بالتالي زيادة العمالة الماهرة التي تكون قادرة على زيادة الإنتاج السلع التي تدخل في المنافسة العالمية، مما أدى ذلك الى زيادة الصادرات التي تؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالتالي زيادة دخل الفرد، فينفق الفرد الدخل على حسب الحاجة ليشبع رغباته فينفق دخله على الاستهلاك والادخار والاستيرادات فعند زيادة دخل الفرد سيؤدي ذلك زيادة الاستيرادات.

4.8 تحليل واقع فجوة العناصر في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

يوضح الجدول مجموع عناصر الإضافة ومجموع عناصر التسرب والفرق بينهما في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

جدول (3) يوضح الفرق بين عناصر الإضافة وعناصر التسرب بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2005)

السنة	مجموع عناصر الإضافة	مجموع عناصر التسرب	الفجوة (الاضافة – التسرب)
2004	194645033	111507625.6	83137407.42
2005	165173242	306433050.5	-141259808.5
2006	124719916.6	84229230.26	40490686.29
2007	103053511.4	57427597.62	45625913.78
2008	167066470.9	100579435.2	66487035.69
2009	122775016.9	61767252.9	61007763.97
2010	152973111	79683840.41	73289270.57
2011	206503609.5	109214080.4	97289529.11
2012	227080235.2	114740944.2	112339291
2013	256684392.1	126299455.8	130384936.3
2014	240597944	114676068	125921876
2015	174871947.9	83559702	91312245.9
2016	131768224.2	68899610.48	62868613.75
2017	158605865	88386964	70218901.05
2018	205239820.5	121619067.1	83620753.39
2019	236329414.2	132879320.6	103450093.6
2020	142221765.5	81974171.65	60247593.81
2021	209667495.1	128506459.9	81161035.15
2022	281088430	195985466.1	85100200.93
متوسط الميل	184266602.4	114124847.7	70141754.7

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (1) و(2)

يتضح من الجدول (3) مجموع عناصر الإضافة ومجموع عناصر التسرب والفرق بينهما في الاقتصاد العراقي، اذ ان الفجوة في عام (2004) تساوي (83137407.42) مليون دينار وهي فجوة موجبة مما يدل على ان عناصر الإضافة أكبر من عناصر التسرب بسبب ان أحد عناصر الإضافة وهي الصادرات أذ بلغت (94171707.01) مليون دينار، في عام 2004 وذلك بسبب

الاستقرار النسبي للاقتصاد العراقي وفتح التجارة الخارجية، اما في عام (2005) كانت الفجوة تساوي (154452933.5-) مليون دينار، وهي سالبة لان عناصر التسرب أكبر من عناصر الإضافة وذلك بسبب ارتفاع معدل نمو الادخار بصورة كبيرة نظرا لانفتاح العراق على العالم الخارجي وتحسن الدخل مما جعل الفرد قادر على توجيه جزء من الدخل نحو الادخار تحسباً للظروف طارئه وأيضا شجعت الحكومة على الادخار من خلال اصلاح النظام المصرفي وتقديم حوافز ادخارية مما زاد ثقه المواطنين وتوجههم نحو الادخار، بعد ذلك أصبحت الفجوة موجبة في عام (2006) اذ بلغت (73079236.85) مليون دينار، بسبب ارتفاع احد عناصر الإضافة وهي الصادرات وذلك بسبب تحسن أسعار النفط، اما في عام (2007) كانت فجوة العناصر أيضا موجبة بسبب ارتفاع الانفاق الاستثماري أذ بلغ الاستثمار(8622929.58) مليون دينار، حيث كانت الحكومة تسعى الى إعادة بناء البنى التحتية وتعزيز النشاط الاقتصادي بعد ما كان يعاني من عدم الاستقرار بسبب الصراعات التي عاشها العراق، اذ كانت الفجوة عام (2008) أيضا موجبه أذ بلغت (66487035.69) مليون دينار، وذلك بسبب ارتفاع عنصر الإضافة وهي الصادرات حيث ارتفعت بسبب تحسن الوضع الأمني وإصلاح البنى التحتية والعقود التي وقعها العراق مع الشركات الاجنبية لزيادة الصادرات الامر الذي أدى الى زيادة انتاج النفط رافقه أيضا ارتفاع في اسعار النفط، اما في عام (2009) بلغت الفجوة (61007763.97) مليون دينار، أيضا بسبب ارتفاع الصادرات، اما في العامين (2010 -2012) استمرت الفجوة بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض الموجب بسبب التذبذب في أسعار النفط حتى وصلت الى عام (2012) أذ بلغت الفجوة (130384936.3) مليون دينار، وهي مرتفعة جدا عن السنوات السابقة وذلك بسبب ارتفاع عناصر الإضافة ومنها الصادرات والنفقات الحكومية، حيث ان ارتفاع أسعار النفط يؤدي الى ارتفاع الصادرات بالتالي ارتفاع الإيرادات مما أدى الى زيادة النفقات الحكومية أيضا بالتالي عناصر الإضافة قد اضافت الى الدخل اكثر مما يتسرب منه.

اما في العامين (2014-2015) اخذت الفجوة بالانخفاض الموجب وذلك بسبب انخفاض عناصر الإضافة ومنها النفقات الحكومية، الاستثمار، الصادرات، بسبب الحرب التي خاضها العراق مع داعش، حيث أدت هذه الحرب الى تدمير البنى التحتية والمصانع والجسور وتوجه الانفاق نحو الانفاق العسكري الامر الذي أدى الى انخفاض الفجوة.

بلغت الفجوة عام (2019) (103450093.6) مليون دينار، وذلك بسبب ارتفاع احد عناصر الإضافة وهي الصادرات وذلك بسبب تحسن الوضع الأمني والدعم الدولي الامر الذي أدى النهوض بالنشاط الاقتصادي، اما في عام (2020) عادت الفجوة الى الانخفاض أذ بلغت (60247593.81) مليون دينار، وذلك بسبب جائحة كورونا حيث توجهه الانفاق نحو شراء المستلزمات الصحية وتجهيز المستشفيات من دواء ومعقمات، ما في عام (2021) عادت الفجوة الى الارتفاع بسبب ارتفاع عناصر الإضافة كل من الصادرات والانفاق الحكومي وبسبب عودة الحياة الطبيعية بعد جائحة كورونا، وعوده التجارة الخارجية وزيادة الصادرات لتعويض النقص في الإيرادات النفطية بسبب انخفاض أسعارها اثناء جائحة كورونا، واستمر ارتفاع الفجوة الى عام (2022).

وعند المقارنة بين فجوة العناصر بوجود القطاع النفطي وبعدم وجودة، نلاحظ بان الفجوة موجبة بوجود القطاع النفطي او بدونه وهو مؤشر إيجابي يدل على ان الاقتصاد قوي ولدية القدرة الإنتاجية على تحقيق فائض بدون الاعتماد على النفط او الاعتماد على قطاع معين، ويتمتع أيضا بأدرة جيدة للموارد أذ تدر بكفاءة عالية بحيث تحقق فائض بدون الاعتماد على النفط، ويعني أيضا وجود تنوع اقتصادي أذ يمكن تحقيق فائض بوجود القطاع النفطي او بعدمه.

5.8 تحليل تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

الجدول (4) تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022) مليون دينار

العام	الدخل المتاح 100=2012	معدل النمو %	الانفاق الاستهلاكي 100=2012	معدل النمو%	الميل الحدي للاستهلاك	الادخار 100=2012	معدل النمو%	الميل الحدي للادخار
2004	108567431.6		104205345.2		0.96	4362086.4		0.04
2005	115942715.3	6.79	97053787.8	-6.86	0.84	18888927.4	333.03	0.16
2006	104314966.6	-10.03	75671601.2	-22.03	0.73	28643365.3	51.64	0.27
2007	94257688.4	-9.64	73095725.75	-3.40	0.78	21161962.67	-26.12	0.22
2008	130426797.6	38.37	83906448.47	14.79	0.64	46520349.1	119.83	0.36

0.02	-94.19	2700697.5	0.98	30.97	109895528.3	-13.67	112596225.8	2009
0.13	553.83	17657878.9	0.87	4.65	115003995.6	17.82	132661874.6	2010
0.26	154.76	44984933.0	0.74	9.75	126222499.7	29.06	171207432.8	2011
0.22	-10.21	40390900.8	0.78	13.66	143458199.8	7.38	183849100.6	2012
0.25	27.15	51356541.8	0.75	5.01	150650390.8	9.88	202006932.7	2013
0.20	-27.25	37361924.7	0.80	1.97	153623194.3	-5.46	190985119	2014
0.11	-52.40	17784111.6	0.89	-10.10	138106743.3	-18.38	155890855	2015
0.11	1.06	17973176.8	0.89	3.13	142433475.3	2.90	160406652.1	2016
0.19	83.52	32984096.3	0.81	0.43	143049078.5	9.74	176033174.9	2017
0.27	71.52	56573200.8	0.73	6.69	152612276.2	18.83	209185477.1	2018
0.23	-11.15	50266178.9	0.77	7.85	164591713.4	2.71	214857892.3	2019
0.11	-60.80	19701972.9	0.89	-6.74	104205345.2	-19.3	173196271.2	2020
0.26	188.4	56825201.4	0.74	3.15	97053787.88	24.22	215152977	2021
0.40	93.9	110194650.5	0.60	5.86	75671601.2	-5.71	277801871.9	2022
0.20	77.59	45516519.8	0.80	3.26	129105752.6	6.68	164702181.9	متوسط المدة

المصدر- الجدول كمن اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملاحق (1) و(2)

يوضح الجدول (4) تطور دالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022) فبعد عام 2003، بلغ الدخل عام (2004) إذ بلغ (108567431.6) مليون دينار ومن أسباب هذه الزيادة هي زيادة الأجور والرواتب وتحسن الظروف الاقتصادية مع دول الجوار الذي بدوره أدى الى زيادة التجارة، مما أدى الى ارتفاع الانفاق الاستهلاكي أذ بلغ (104205345.2) مليون دينار، وبلغ الميل الحدي للاستهلاك (0.96%) قابله الانخفاض في الميل الحدي للادخار إذ بلغ (0.4%) وذلك لان الفرد اتجه نحو اشباع حاجاته التي كان محروماً منها فوجه دخله نحو الاستهلاك لشراء السلع التي كان يفتقر لها، اما في سنوات (2005-2006-2007) انخفض الانفاق الاستهلاكي على التوالي أذ بلغ في عام (2005) (97053787.88) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب (-6.86%) وفي عام (2006) بلغ (75671601.2) مليون دينار، وأيضا بمعدل نمو سالب قدره (-22.03%) وفي عام (2007) بلغ الانفاق الاستهلاكي (73095725.75) مليون دينار، ومعدل نمو بلغ (-3.40%) وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في تلك الفترة التي أدت الى انخفاض الدخل، وبسبب وارتفاع معدلات التضخم وكان الميل الحدي للاستهلاك مرتفع في تلك السنوات وذلك بسبب سعي المواطن العراقي لشباع حاجاته من السلع الاستهلاكية لتعويض سنوات الحرمان مع توجه جزء بسيط من الدخل نحو الادخار إذ بلغ الميل الحدي للادخار (0.16%)، واستمر الانفاق الاستهلاكي بالارتفاع والانخفاض بمعدلات نمو موجبة في السنوات اللاحقة ففي عام (2015)، انخفض الانفاق الاستهلاكي الى (138106743.3) مليون دينار، وبمعدل نمو سالب قدره (-10.10%)، وكان سبب الانخفاض هو انخفاض سعر النفط، وانخفاض الانتاج بسبب ما خلفته الحرب مع داعش وسيطرته على بعض مناطق العراق، وزيادة الانفاق على المعدات العسكرية، اذ ارتفع الانفاق الاستهلاكي مره أخرى بسبب تحسن الوضع الأمني والاقتصادي إذ ارتفعت أسعار النفط في السنوات اللاحقة وتحسن دخل الفرد، لكن في عام 2020 حدثت الازمة الصحية التي كان لها اثر كبير على الاقتصاد العراقي وعلى اقتصادات العالم اجمع، أذ أثرت على تراجع أسعار النفط، مما أدى ذلك الى زيادة المخزون النفطي، مما أثر على صادرت العراق إذ بغلت (56942596.96) مليون ، وهي نسبة منخفضة جدا عن العام السابقة، بحسب ما جاء في تقرير الصادرات السنوية لوزارة التخطيط، واثر أيضا على ميزانية الدولة وذلك بسبب فايروس covid19 او ما يعرف بفايروس (كورونا)، مما أدى ذلك الى اغلاق الحدود وارتفاع المستوى العام للأسعار، أذ أدى ذلك الى انخفاض الميل الحدي للادخار أذ بلغ (0.11%) وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الى (0.89%)، وزيادة الانفاق نحو القطاع الصحي من اجل الوقاية من الفايروس، اما في عام (2021) بلغ الانفاق الاستهلاكي (158327775.5) مليون دينار، وبمعدل

نمو قدره (3.15%) وهي تعتبر نسبة نمو إيجابية جاءت بسبب ارتفاع أسعار النفط عالميا، إذ اعتبرت قفزة سعرية ملحوظة، مما أدى الى رفع الإيرادات بالتالي ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤدي الى رفع دخل الفرد إذ بلغ (215152977) مليون دينار، والذي يؤدي الى زيادة أنفاق استهلاك الاسرة، اذ استمر الارتفاع الى عام (2022) إذ بلغ (167607221.4) مليون دينار، وبمعدل نمو مرتفع عن العام السابقة إذ بلغ (5.86%) وبلغ الميل الحدي للاستهلاك (0.60%) وذلك بسبب استمرار ارتفاع أسعار النفط وعودة انفتاح الحدود بين الدول وقيام القطاعات الإنتاجية بزيادة الإنتاج وبالمقابل ارتفع الميل الحدي للادخار الى (0.40%) بسبب عدم إقرار الموازنة العامة فوجه الفرد جزء من دخله نحو الادخار تحسبا لظروف اقتصادية قد تقع في المستقبل بحسب توقعاته.

6.8 تحليل واقع العلاقة بين فجوة العناصر ودالة الاستهلاك في العراق للمدة (2004-2022)

الجدول (5) العلاقة بين فجوة العناصر ودالة الاستهلاك في الاقتصاد العراقي بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنة	مجموع عناصر الإضافة	مجموع عناصر التسرب	فجوة العناصر	الدخل المتاح 100=2012	الانفاق الاستهلاكي 100=2012	ميل الدالة
2004	194645033	111507625.6	83137407.42	108567431.6	104205345.2	0.96
2005	165173242	306433050.5	-141259808.5	115942715.3	97053787.8	0.84
2006	124719916.6	84229230.26	40490686.29	104314966.6	75671601.2	0.73
2007	103053511.4	57427597.62	45625913.78	94257688.42	73095725.7	0.78
2008	167066470.9	100579435.2	66487035.69	130426797.6	83906448.4	0.64
2009	122775016.9	61767252.9	61007763.97	112596225.8	109895528.3	0.98
2010	152973111	79683840.4	73289270.57	132661874.6	115003995.6	0.87
2011	206503609.5	109214080.4	97289529.11	171207432.8	126222499.7	0.74
2012	227080235.2	114740944.2	112339291	183849100.6	143458199.8	0.78
2013	256684392.1	126299455.8	130384936.3	202006932.7	150650390.8	0.75
2014	240597944	114676068	125921876	190985119	153623194.3	0.80
2015	174871947.9	83559702	91312245.9	155890855	138106743.3	0.89
2016	131768224.2	68899610.48	62868613.75	160406652.1	142433475.3	0.89
2017	158605865	88386964	70218901.05	176033174.9	143049078.5	0.81
2018	205239820.5	121619067.1	83620753.39	209185477.1	152612276.2	0.73
2019	236329414.2	132879320.6	103450093.6	214857892.3	164591713.4	0.77
2020	142221765.5	81974171.65	60247593.81	173196271.2	104205345.2	0.89
2021	209667495.1	128506459.9	81161035.15	215152977	97053787.88	0.74
2022	281088430	195985466.1	85100200.93	277801871.9	75671601.2	0.60
متوسط المدة	184266602.4	114124847.7	70141754.7	164702181.9	129105752.6	0.80

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجداول (3) (4).

يتضح من الجدول (5) ان عام (2004) بلغت فجوة العناصر (83137407.42) مليون دينار، في حين بلغ ميل دالة الاستهلاك (0.96) وهي نسبة كبيرة وذلك بسبب رفع العقوبات الاقتصادية وعودة التجارة الخارجية التي أدت الى ارتفاع الصادرات وبالتالي ارتفاع الدخول مما جعل الحياه تعود الى طبيعتها وقيام الافراد بشراء الحاجات المؤجلة الامر الذي أدى الى ارتفاع ميل دالة الاستهلاك، اما في عام (2005) انخفضت فجوة العناصر الى (-141259808.5) مليون دينار، وهي سالبة وذلك بسبب

ارتفاع الاستيرادات مما جعل عناصر التسرب اكبر من عناصر الإضافة وانخفاض الدخول الذي أدى الى انخفاض الانفاق الاستهلاكي بالتالي انعكس ذلك على ميل دالة الاستهلاك أذ انخفضت الى (0.84)، وارتفعت فجوة العناصر في عام (2008) الى (66487035.69) مليون دينار، وانخفض ميل دالة الاستهلاك الى (0.64) على الرغم من ارتفاع الدخل ولكن بسبب الازمة المالية التي جعلت الفرد يوجه دخله نحو الادخار لأجل الحيطة الحذر، اما في الاعوام (2014-2015) انخفضت فجوة العناصر على التوالي الى (91312245.9,125921876) مليون دينار، وارتفع ميل دالة الاستهلاك (0.80, 0.89) على التوالي، وذلك بسبب الحرب مع التنظيمات الإرهابية (داعش) مما جعل الانفاق يتجه نحو الانفاق العسكري، اذ ارتفعت فجوة العناصر في الأعوام (2017-2018) الى (70218901.05, 83620753.39) مليون دينار على التوالي ، وانخفض ميل دالة الاستهلاك الى (0.81، 0.73) على التوالي، وذلك بسبب ارتفاع الضرائب على الدخول، اما في عام (2019) ارتفعت فجوة العناصر الى (103450093.6) مليون دينار، وارتفع ميل دالة الاستهلاك الى (0.77) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، اما في عام (2020) انخفضت فجوة العناصر الى (60247593.81) مليون دينار، اما ميل دالة الاستهلاك فقد ارتفعت الى (0.89) وذلك بسبب الازمة الصحية (كورنا) التي اثرت على الاقتصاد العراقي واعلى اقتصادات الدول اجمع، اذ بسبب هذه الازمة انخفضت الصادرات بالتالي انخفاض الدخل مما جعل الفرد ينفق مدخراته على شراء الادوية والمستلزمات الطبية بالتالي انخفضت فجوة العناصر وارتفع ميل دالة الاستهلاك، وكذلك ارتفعت فجوة العناصر في الأعوام (2021-2022) الى (81161035.15-85100200.93) مليون دينار على التوالي، قابلها انخفاض في ميل دالة الاستهلاك أذ بلغ (0.74- 0.60) على التوالي وذلك بسبب قيام الافراد بتوجيه الدخل نحو الادخار بسبب عدم ثقة الفرد بالوضع الاقتصادي وخوفا من عودة الازمة الصحية مره اخرى.

من ملاحظة اتجاه الميل الحدي للاستهلاك بوجود القطاع النفطي وبعدم وجدود القطاع النفطي نلاحظ بانه قد بلغ متوسط المدة الدراسية (0.95) بدون القطاع النفطي و(0.80) بوجود القطاع النفطي، وهذا يشير بان الاقتصاد العراقي تأثر كثيرا بالإيرادات الريعية (إيرادات النفط) أذ ان بدون القطاع النفطي فالدخل يتوجه بنسبة 95% منه نحو الاستهلاك وذلك بسبب صغر مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، اما بوجود القطاع النفطي والذي تعتمد دخول الافراد فيه على إيرادات هذا القطاع والمتمثلة بتمويل الرواتب، الامر الذي أدى الى توجيه 80% من الدخول نحو الاستهلاك وادخار ما تبقى منها وتوجيه نحو الاستثمار.

9. الاستنتاجات

1- ان فجوة عناصر التسرب والاضافة تؤثر على تطور دالة الاستهلاك التي تتمثل بالميل الحدي للاستهلاك MPC.

2-أتضح لنا بأن الاقتصاد العراقي يتأثر كثيرا بالقطاع النفطي في جميع قطاعاته الاقتصادية وخاصه القطاع الاستهلاكي.

3-ان فجوة عناصر التسرب- الإضافة في الاقتصاد العراقي موجبة في اغلب سنوات الدراسة، ويأتي ذلك بسبب تفوق عناصر الإضافة على عناصر التسرب في الاقتصاد العراقي.

4-ان تفوق عناصر الإضافة في الاقتصاد العراقي على عناصر التسرب هو بسبب طبيعة الاقتصاد العراقي الريعية.

5-على الرغم من ارتفاع الاستيرادات في العراق الا أن عناصر التسرب كانت اقل من عناصر الإضافة في العر اق طيلة مدة الدراسة، ويأتي ذلك بسبب الضرائب على الدخول منخفضة وكذلك انخفاض نسبة الادخارات بسبب غياب ثقافة الافراد اتجاه الادخار.

8.التوصيات

1- ان نتائج دالة الاستهلاك في العراق توجب على القائمين على السياسة الاقتصادية إيجاد البدائل المناسبة كمصدر للدخول غير الاعتماد على القطاع النفطي، أذ ان زيادة الاعتماد على هذا القطاع يؤدي الى تراجع كبير في الاستهلاك ومن ثم في النشاطات الاقتصادية الأخرى.

2- ضرورة توعية وتوجيه المجتمع بالشكل الذي يعزز الثقافة الادخارية لكبح ثقافة الاستهلاك المفرط وغير الضروري وبما يضمن زيادة الكيل الحدي للادخار الى مستوى 40%.

3- ضرورة تفعيل القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية، وذلك لمواكبة تطور الريع في الاستهلاك، والذي يعتمد على الاستيرادات في سد هذا التطور والتي يتم تحويلها عن طريق الصادرات النفطية.

4- تفعيل أدوات السياسة الاقتصادية لتفعيل عناصر الإضافة والتسرب غير الفعالة في الاقتصاد العراقي، كالضرائب والادخار والاستثمار بما يضمن تطور الاستهلاك بالشكل الذي يؤدي الى تفعيل القطاعات الإنتاجية.

5- استثمار الارتفاع الكبير في MPC الى مستويات غير مسبوقة في الاقتصادات الأخرى في تفعيل عجلة التنمية عبر تفعيل القطاعات الإنتاجية، وعدم الاعتماد في تمويل هذا الاستهلاك على الخارج كزن الاستهلاك هو اهم مصادر الطلب الكلي

المصادر

1. Omar Sakhri, Macroeconomic Analysis, 5th edition, University Press Bureau, Algeria, 2005, p. 54.
2. Mohammed bin Abdullah Al-Jarrah and Ahmed bin Abdul Karim Al-Muhaimid, Principles of Macroeconomics, 6th edition, Jarir Bookstore, Saudi Arabia, 2017, p. 76.
3. Michael Abadjian, translated by Mohammed Ibrahim Mansour, Macroeconomics, Al-Marikh Publishing House, Saudi Arabia, 1999, pp. 137-138.
4. Saud Jaed Al-Amiri and Aqeel Hameed Jaber Al-Hilu, A Contemporary Introduction to Public Finance, 2nd edition, Dar Al-Manhaj, Jordan, 2020, p. 25.
5. Saud Jaed Mashkoor and Aqeel Hameed Jaber Al-Hilu, Principles of Public Finance and Financial Legislation in Iraq, 1st edition, Dar Al-Kutub wa Al-Watha'iq, Iraq, 2016, pp. 28-29.
6. Ayad Hammoud Al-Qaisi, Public Finance and Tax Legislation, 9th edition, Dar Al-Thaqafa, Jordan, 2015, p. 40.
7. Tahir Al-Janabi, Public Finance and Financial Legislation, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Iraq, 1990, p. 24.
8. Jamal Hussein Ali Abdullah, Investment Expenditure on the Industrial Sector and Its Impact on Economic Growth in Iraq for the Period (2000-2015), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Issue 43, Volume 3, 2018, p. 299.
9. Mahmoud Hussein Al-Wadi and Ahmed Aref Assaf, Macroeconomics, 1st edition, Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2009, p. 120.
10. Durayd Mohammed Ahmed, Investment: A Reading in Concept, Patterns, and Determinants, 1st edition, Amjad Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2016, pp. 14-15.
11. Durayd Kamel Al-Shebeeb, Investment and Investment Analysis, Al-Zaytoonah University of Jordan, Al-Yazouri Publishing House, Amman, Jordan, 2012, p. 9.
12. Sitar Jabbar Al-Bayati and Zainab Majid Hameed, Investment in Human Capital: Theoretical Foundations and Some Practical Experiences, Academics Publishing and Distribution Company, 1st edition, 2022, p. 17.
13. Sitar Jabbar Al-Bayati and Zainab Majid Hameed, previously cited, p. 20.
14. Farid Al-Najjar, Marketing Global Exports (Mechanisms for Activating International Marketing and the Greater Arab Free Trade Areas), Qibaa Publishing, Cairo, 2008, p. 58.
15. Abdel Salam Yassin Al-Idrisi, Macroeconomics, Basra University Press, Iraq, 1986, p. 350.
16. Kadi Abdel Hamid and Wassaf Said, Mechanisms Within Credit and Export Development, Journal of Human Sciences, Mohamed Khider University of Biskra, Algeria, Issue 2, 2002, p. 218.
17. Ezzat Qenawi, Essentials of Public Finance, Dar Al-Ilm for Publishing and Distribution, Egypt, 2006, pp. 83-84.
18. Saleh Khasawneh, Principles of Macroeconomics, Wael Publishing House, Amman, Jordan, 2nd edition, 2000, p. 193.
19. Ibrahim Al-Masri, Economic Theories (Macroeconomics), 2nd edition, Dar Al-Hikma for Printing and Publishing, Egypt, 2017, p. 37.
20. Iyad Abdul Fattah Al-Nour, Essentials of Macroeconomics, 1st edition, Safaa Publishing House, Amman, 2013, p. 175.
21. 21.Mahmoud Younes, Introduction to the Theory of Foreign Trade, University Press, Algeria, 1999, pp. 217-218.
22. Adel Ahmed Hashish and others, Macroeconomics, Faculty of Law, Alexandria University, Egypt, 2003, p. 12.

23. Abdel Salam Yassin Al-Idrisi, previously cited, pp. 342-351.
24. James Guar Tini and Richard Stroup, Macroeconomics, Arabic edition, Al-Marikh Publishing House, Saudi Arabia, 1988, pp. 274-275.
25. Mohammed Taqa and Huda Al-Azzawi, Public Finance Economics, Al-Maysara Publishing and Distribution, Amman, 2010, p. 66.
26. Saud Jaed Mashkoor and Aqeel Hameed Jaber Al-Hilu, previously cited, p. 45.
27. Sami Khalil, Modern Theories of Macroeconomics, Book Two, Al-Ahram Corniche Nile Distribution Press, Egypt, 1994, pp. 1209-1210.
28. Saleh Khasawneh, previously cited, pp. 144-145.
29. Jaafar Talib Al-Khazali, History of Economic Thought (An Analytical Study of Economic Ideas Through Historical Facts), Part One, Dr. Publishing for Administrative and Economic Sciences, Iraq, 2016, pp. 170-171.
30. James Guar Tini and Richard Stroup, previously cited, p. 299.
31. Zaki Mati Aqravi and Ribar Fattah Mohammed, The Impact of Exports on the Gross Domestic Product in the Formation of Fixed Capital for the Iraqi Economy (With Reference to the Kurdistan Region of Iraq), Journal of Zakho University, Issue 1, Volume 3, 2015, pp. 3-4.
32. Mohammed Taqa and Huda Al-Azzawi, previously cited, pp. 123-124.
33. Mohammed bin Abdullah Al-Jarrah and Ahmed bin Abdul Karim Al-Muhaimid, Principles of Macroeconomics (Concepts and Fundamentals), 6th edition, Jarir Bookstore, Saudi Arabia, 2017, pp. 81-83.
34. Ahmed Jaber Badran, International Economics and Contemporary Economic Integration, 2013-2014, Center for Jurisprudence and Economic Studies, Egypt, p. 142.
35. Mohsen Ibrahim Ahmed, Analysis of the Evolution and Structure of Public Expenditures in Iraq for the Period (2003-2017), Scientific Journal of Cihan University-Sulaimani, Issue 2, Volume 3, 2019, p. 124.
36. Mohsen Ibrahim Ahmed, same source, p. 125.
37. 37.Hiyam Khazal Nashoor, The Reality of Foreign Trade in the Iraqi Economy for the Period (2010-2016) and Its Future Prospects, Basra and Arab Gulf Studies Center, Gulf Economy Journal, Issue 43, 2020, p. 228.
38.)38. Rashid Abdullah Mohammed, et al., 'Measurement and Analysis of Savings in the Iraqi Economy for the Period (2003-2018),' Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Issue (52), Volume (16), 2020, p. 395."
39. 39.Qusay Qassim Al-Kulidar, et al., 'The Development of Foreign Trade in Iraq: An Analytical Study for the Period (1950-2002),' Baghdad College of Economic Sciences Journal, Issue 51, 2017, p. 91.

الملحق (1)

السنة	الانفاق الحكومي	الاستثمار	الصادرات	الادخار
2004	29102758	2857807	29956020	1387579.7
2005	21803157	10182362.2	39963945	8228016.8
2006	32778999	1691154.7	48780390.6	19119446.4
2007	31308188	7530404.4	51158039.1	18480742
2008	47522700	23240539.1	79028558.7	41710145
2009	42053620	13471242.2	51473565	2353657.9
2010	46456201	26252776.8	63880713	15766720.1
2011	60925666	37255269.4	96531318	42416293.4
2012	75788576	38139871	113151788.2	40390900.8

52311773.5	108514489.6	55036676.2	97907556	2013
38908708.4	103714534	55837402.9	91006762	2014
18637749	67192475.7	50650572.7	65422753	2015
18692103.9	55352469	28703209.2	52983275	2016
34633301.2	75180282.6	32330275.7	59025600	2017
59232141.3	109726005.5	38107186.6	67052900	2018
52528157	105083227.8	54580010	87301000	2019
20706773.6	59846669.4	16754906.1	72873500	2020
63,360,099.60	113477725	30774846	89526686	2021
129,699,103.60	185,535,048.00	40364949.4	1049411	2022

المصدر: -وزارة التخطيط، الحسابات القومية، الجهاز المركزي للأحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.
-البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة.
-وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، سنوات متفرقة

الملحق (2)

الدخل المتاح	الانفاق الاستهلاكي	الاستيرادات	الضرائب	السنة
34535300	33147720.3	34050969	32,027	2004
50504646.8	42276630	45145710	108510	2005
69630240.2	50510793.8	36914707.8	188857	2006
82315239.3	63834497.3	31422753	248026	2007
116940666.7	75230521.7	48249768.6	219608	2008
98127610.8	95773952.9	51326145	150358	2009
118453787.8	102687067.7	55232658	150323	2010
161431488.4	119015195	60316542	245121	2011
183849100.6	143458199.8	73980251.4	369792	2012
205764261.6	153452488.1	75910914.2	425938	2013
198891902.9	159983194.5	80008354.8	506594	2014
163373616	144735867	68289455.7	643363	2015
166822918.2	148130814.3	52145112	818379	2016
184834833.6	150201532.4	57333501	839510	2017
219017194.5	159785053.2	67227432	875590	2018
224526497.5	171998340.5	85437915	892,818.00	2019
182029281	161322507.4	64681285.8	766,795.00	2020
239895569.3	176535469.7	73525005	1,017,504.00	2021
326,972,803.20	197,273,699.60	100975790	3252	2022

المصدر: -وزارة التخطيط، الحسابات القومية، الجهاز المركزي للأحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.
-البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات متفرقة.
-وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، سنوات متفرقة